الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.13

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٣**

الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنبدأ بالاستماع إلى بقية المتكلمين عن مجموعة ”الأسلحة النووية“. وبما أنَّ الوقت الآن ذو أهمية جوهرية، اسمحوا لي أن أحثَّ مجدداً جميع الوفود على التكرم بالتقيد بالحد الزمني لبياناتها وهو خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية وسبع دقائق عند التكلم بالنيابة عن عدة وفود.

أعطي الكلمة لممثل أيرلندا لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.21.

السيد أورايلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أيرلندا، بيرو، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، الفلبين، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، النمسا، نيجيريا ونيوزيلندا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.21، المعنون ”المضيُّ قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“. ومشروع القرار يطلب إلى الأمين العام إحالة تقريره بشأن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، عملاً بقرار السنة الماضية، إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وهو يُدرِج موضوع المضيِّ قدُماً بتزع السلاح النووي المتعدد الأطراف على جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السبعين، حين ستتاح للجمعية فرصة تقييم الجهود في السنة المقبلة في ما يتعلق بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والنظر في خياراتها.

إنَّ أيرلندا تؤيد تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/69/PV.11). وهي تنضم أيضاً إلى ١٥٥ موقِّعاً على البيان الذي يؤكد أنه لا يمكن في أيِّ ظرف من الظروف استخدام الأسلحة النووية مجدداً، والذي أدلى به رئيس وفد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

نيوزيلندا بعد ظهر أمس(انظر المرجع نفسه). ولن أضيف سوى النقاط التالية بصفتي الوطنية.

منذ أن مُدِّدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمّى في عام ١٩٩٥، يبدو سجلُّ تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح كما يلي. لا تزال الخطوات العملية الـ ١٣ لعام ٢٠٠٠ غير منفَّذة بالمرة تقريباً؛ ومؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ لم يحقق أية نتيجة متَّفَق عليها؛ وتحيط الشكوك بمدى الحكم في العام المقبل على مؤتمر عام ٢٠١٠ بأنه ناجح، وذلك نتيجة حقيقة – وأنا هنا أستخدم تعبيرا مُخففا – أنَّ عدداً من الدول الحائزة للسلاح النووي قد أبلغتنا بأنها وصلت إلى الحدِّ الأدنى من الردع النووي ولا يمكنها نزع سلاحها أكثر من ذلك. والبعض منها منخرط في برامج لتحديث السلاح النووي واستبداله ذات أُطرٍ زمنية تمتد لعدة عقود قادمة. ويبدو ذلك متناقضاً بوضوح مع الالتزامات المقدَّمة في الخطوات العملية الـ ١٣ وخطة عمل عام ٢٠١٠، ومع التأكيدات المتكررة على الالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

إنَّ أجل خطة العمل لعام ٢٠١٠ ينتهي في غضون ستة أشهر، وفي رأينا أنه لا يمكن تمديدها ببساطة وكأن شيئاً لم يكن. وإذا أخفق المؤتمر الاستعراضي للسنة المقبلة على أيِّ مستوى بارز، فإنه سيكون آخر حلقة في سجلٍّ ذريع من الإنجاز والأداء الضعيفين على صعيد نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف منذ اتخاذ قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل ٢٠ عاماً. فكم إخفاقاً يُتوقَّع أن تصمد أمامه معاهدة ما؟

وحتى أحد العناصر الرئيسية في حزمة الاتفاقات لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط – يبقى بدون تنفيذ. وذلك على الرغم من التأكيدات اللاحقة عل القرار في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠؛ وعلى الرغم من الاتفاق على الخطوات العملية المقبلة الذي تمَّ التوصل إليه في عام ٢٠١٠، والذي يسرُّ أيرلندا جداً مساعدتها في الوساطة بشأنه؛ وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها ياكو لايافا، وكيل وزارة خارجية فنلندا، للمضيِّ قدُماً بتلك الخطوات – وهي جهود تدعمها أيرلندا وتُشيد بها بشكل كامل.

لقد رحَّبنا ونرحب فعلاً بالتخفيضات الثنائية في الترسانات النووية حيثما ومتى حدثت، وحتى لو كانت غير كافية في رأينا. ولكن ليس صحيحاً القول، كما يجري التأكيد أحيانا، بأنَّ الخفض الكبير في أعداد الأسلحة النووية منذ ذروة الحرب الباردة دليل على تنفيذ المادة السادسة، روحا وإن لم نصا. وهذا غير دقيق طبعاً. فالمادة السادسة لا تطالب بإجراء خفض؛ إنها تدعو إلى وضع إطار متعدد الأطراف فعال لإيجاد نهاية لسباق التسلُّح النووي في موعد مبكر ولنزع السلاح النووي. ولا يمكن نزع السلاح النووي سوى للدول الحائزة له، ولكن على جميع الدول أن تسعى إلى نزع السلاح. ولحين نتمكن من وضع هذا الإطار، نبقى جميعاً متَّهمين بعدم تنفيذ التزاماتنا بمقتضى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولدينا، عوضا عن ذلك، ما يمكن تسميته بمساحة فارغة لنزع السلاح، تدعونا في واقع الأمر إلى ملء هذا الفراغ باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي.

ولا يمكن لأية معاهدة لنزع السلاح أن تعمل بفعالية وفق تلك الشروط. فهل كان من الممكن لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تصل على الإطلاق إلى مرحلة القضاء تقريبا على فئة كاملة من الأسلحة الشريرة غير الإنسانية، لو لم تحدد إطاراً للمحظورات والالتزامات بوضوح، وتنشئ نظاماً عاملاً للتحقق وأجهزة صنع قرارات متعددة الأطراف للإشراف على عملية نزع السلاح؟ وهل كان ممكناً إتمام ما حدث مؤخرا من تدمير للأسلحة الكيميائية السورية بمثل

هذا الحزم والتصميم والسرعة لو أنَّ المادة الأولى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية لم تشتمل على أي شيء أكثر من مطالبة الدول بمواصلة المفاوضات بنية حسنة للاتفاق على تدابير فعالة لتدمير الأسلحة الكيميائية؟ إننا لا نعتقد ذلك.

وهذا يثير سؤالاً أكثر مدعاةً للقلق. هل إرادتنا البادية في مسايرة وضع راهن لا يستشرف نزعاً للأسلحة النووية في الأمد القصير أو المتوسط أو حتى الطويل، فيما نرفض في الوقت نفسه الأسلحة الكيميائية تماما وبشكل صحيح، تعني بصورة ما أننا جميعاً نعتبر الأسلحة النووية أكثر ضرورة أو مشروعية أو تبريراً نوعا ما من الأسلحة الكيميائية أو من الأسلحة البيولوجية في هذه الحالة؟

ليس هذا هو موقف أيرلندا بكل تأكيد. ولنتذكَّر أنَّ عدة دول كانت تلوح بالأسلحة الكيميائية في السابق، مفترضة أنها بمثابة رادع موثوق نهائي لديها. وهذا لا يجعل تلك الأسلحة جديرة بأي احترام إضافي اليوم أو غداً بل وحتى أمس. إنها الآن تُعتبَر عن حق شيئاً مثيراً للاشمئزاز بوصفها أسلحة حربية غير مشروعة. وعليه، فلماذا لا تكون الأسلحة النووية كذلك؟ هل الاحتفاظ بالقدرة على قتل المدنيين على نطاق واسع بالإحراق والإشعاع بدل عوامل الأعصاب أكثر احتراماً؟ لا منطق في هذا الرأي.

وإعادة تأطير المناقشة بشأن الأسلحة النووية مؤخرا، لتستند إلى أحكام تولي الاهتمام الواجب للآثار الإنسانية لتلك الأسلحة، قد أضافت وضوحاً جديداً في التفكير الدولي الجماعي بشأن ما تعنيه بالنسبة لنا جميعاً. وربما تكون الحرب الباردة قد انتهت، لكننا الآن نعلم أنَّ المخاطر المرتبطة بالأسلحة نفسها لم تنتهِ؛ وأنَّ غياب قدرة دولية كافية على الاستجابة لمجابهة آثارها، على نحو ما وثَّقه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في بحثه المنشور بعنوان ”وهم السلامة“، لم ينتهِ؛ وأن التداعيات المروِّعة لأي تفجير لم تنتهِ أيضا.

وفي الحقيقة، إنَّ المخاطر والعواقب أكبر من إدراكنا. فالمخاطر المرتبطة بالأسلحة النووية، التي تتناولها بحوث جديدة، وبخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تضع في الصدارة والمركز واجب جميع الحكومات عن رعاية مواطنيها، الأمر القائم بدوره إلى جانب التزاماتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة. والدول مؤهلة لاتخاذ خطوات حكيمة لتقليص تلك المخاطر وإزالتها؛ وهي في الحقيقة مُلزمة بحكم الواجب، ونقول، وبمقتضى المعاهدة بالقيام بذلك عبْر امتثالها لالتزاماتها بموجب المادة السادسة.

إننا نحيِّي النمسا بحرارة ونعرب عن تقديرنا لها على استضافتها، في فيينا، مؤتمراً ثالثاً لتمكين الدول من مواصلة تدارس الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وسيكون هذا المؤتمر أول مؤتمر معنيٍّ بالآثار الإنسانية يُعقد داخل الاتحاد الأوروبي. وأيرلندا ستحضر طبعاً وتقوم بدور نشط، تماماً كما نشجع جميع الدول على قبول الدعوة المفتوحة والشاملة للجميع. والسؤال الذي يُطرح أحيانا: ما الحافز الحقيقي أو جدول الأعمال المخبَّأ وراء مبادرة العواقب الإنسانية؟ والإجابة، من وجهة نظر أيرلندا، بسيطة تماماً. إنَّ دعمنا للمبادرة الإنسانية يهدف فقط وحصراً إلى تعزيز الوفاء بالالتزامات التي تعهَّدنا بها بحرية في إطار المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى مواصلة تعزيز القواعد المناهضة للانتشار.

أشارت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح مؤخراً إلى الوضوح الناشئ في التفكير الدولي بشأن نزع السلاح النووي بوصفه ”انحرافاً“. وهو وصف جيد للتحوُّل في التوجُّه والوتيرة اللذين شهدناهما ضمن الدورة الحالية لاستعراض معاهدة انتشار الأسلحة النووية. وقد انتظرنا هذا الانحراف فترة طويلة جدا، ولكن لأنَّ سنوات الإهمال جعلت المعاهدة تتجه نحو الهاوية، فلربَّما من الجيد أننا ننحرف. والدول الحائزة للسلاح النووي ليست جزءاً من الانحراف، ويؤسفنا ذلك.

فقد قررت حتى الآن عدم المشاركة في المبادرات الأخيرة التي تنطوي على إمكانية التفكير الجديد وإحراز تقدم جديد نحو نزع السلاح النووي، لكننا نأمل بقوة أن تتحرك لإعادة تقييم توازن المخاطر المرتبط بالأسلحة النووية.

وفي وقت سابق من هذه السنة، قدَّم ائتلاف البرنامج الجديد ورقة إلى اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تحدد الخيارات على أساس غير إلزامي من أجل وضع إطار لاتخاذ تدابير فعالة والاستفادة من ورقة سابقة مقدَّمة من مصر إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضيِّ قُدُماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في آب/أغسطس ٢٠١٣. ويجب مناقشة كلِّ خيار من الخيارات واختباره بصورة كاملة للتأكُّد من مدى ملاءمته بوصفه إطاراً محتمَلاً لاتخاذ تدابير فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي، كما تقضي المادة السادسة.

نحن ممتنون جدا لشريكنا الجديد في ائتلاف البرنامج الجديد، نيوزيلندا، على تنظيم مؤتمر يوم الجمعة الماضي، الذي قدمت خلاله السيدة تريزا دانوورث تحليلا لهذه الخيارات من منظور القانوني الدولي، نعتقد أنه يضيف كثيرا إلى النقاش بشأن هذه المسألة.

ينبغي توجيه الدعوة إلى المجتمع المدني، الذي اضطلع مرة أخرى بهذا الدور الرائد لجلب أفكار جديدة إلى هذه المناقشة، للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات ذات الصلة، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح، حيث لم يول اهتمام كاف حتى الآن إلى مساهمته القيمة. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، وسنثمنها، في عملية هي ملتزمة بالفعل بالمضي فيها بحسن نية، مع بقيتنا، منذ لحظة وقعت وصدقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. اضطلعنا جميعا بذلك الالتزام طواعية ولقد حان الوقت، بعد نصف قرن من الزمان تقريبا، لأن نفي به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر لكي يعرض مشروعي القرارين A/C.1/69/L.1 و A/C.1/69/L.2.

السيد أبو العطا (مصر): يتشرف وفد جمهورية مصر العربية بإلقاء بيان بمجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن الشق الخاص بالأسلحة النووية في أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة.

وتؤيد المجموعة العربية البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا الموقر باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

تعتبر المجموعة العربية أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الركيزة الأساسية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وتؤكد أهمية التعامل بشكل متساو مع عناصر المعاهدة الثلاث، ولا سيما حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، استنادا إلى المادة الرابعة من المعاهدة. وتؤكد أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقا للاتفاقات المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتجدد المجموعة العربية دعوتها إلى التنفيذ الكلي لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى إبرام معاهدة شاملة تحظر استحداث وانتاج وحيازة وتكديس الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي بحلول عام ٢٠١٨ على أقصى تقدير.

إن الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية هذا العام، وهو الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، يجب أن يدشن لعملية متواصلة تنجز في نهاية المطاف الهدف المنشود. وقد استثمرت المجموعة العربية بالفعل في هذه المسيرة من خلال مشاركتها النشطة في جميع محافل نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وانضمام جميع الدول العربية الأعضاء

في الأمم المتحدة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، تؤيد جميع الدول الأعضاء في المجموعة، دون استثناء، البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم مجموعة كبيرة من الدول بشأن الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية (انظر A/C.1/69/PV.11).

ولكن للأسف، فإن هذا الالتزام العربي المثالي بتزع السلاح النووي والانضمام إلى المنظومة القانونية الدولية المتعددة الأطراف وطرح المبادرات العملية لتحقيق هذه الأهداف السامية لم يقابله في منطقة الشرق الأوسط إلا تعنت إسرائيل، التي لا تزال الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها طرفا غير نووي. ولم تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وهو ما يعد إخلالا بالسلم والأمن الدوليين ومصدر تهديد للأمن والأمان النوويين. وتستمر إسرائيل في عدم الامتثال للقرارات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل الشرق الأوسط الصادرة عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥. لكن إرادة المجتمع الدولي في تحقيق الهدف غير القابل للتنازل والمتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية أقوى من حجرة العثرة الذي وضعته إسرائيل. إذ لن تعوق إسرائيل حركة التاريخ للتخلص من الأسلحة النووية ذات الآثار الإنسانية الكارثية. ولن يزيد تعنت إسرائيل الدول العربية إلا إصرارا على المطالبة بتحقيق هذا الهدف العادل والضروري لتحقيق الأمن والسلم العالميين.

إن مسؤولية إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية هي مسؤولية جماعية التزمت المجموعة العربية بالفعل بنصيبها منها. والباقي يقع على عاتق الأطراف الداعية لعقد مؤتمر إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى، بعدما تأجل لأسباب واهية وغير مبررة، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والالتزامات التي سيتم تقييمها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. ومسؤولية الأطراف الداعية محل متابعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، يتحملون المسؤولية الأشمل عن التأكد من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وكذلك من المجتمع المدني الدولي بتعريفه الموسع، شاملا المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والجهات الأكاديمية والبحثية، الذي عليه تعريف الرأي العام الدولي بتلك الالتزامات وإيقاظ الضمير العالمي لتحقيق إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

تدعو الدول العربية إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، جنبا إلى جنب مع تحقيق الالتزام الدولي بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال البدء بالنظر في مشروع معاهدة تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية على نحو ما تنادي به حركة عدم الانحياز. إن جميع هذه الأفكار التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي لا بد من أن تنعكس في جميع المسارات والعمليات التفاوضية المعنية بالأسلحة النووية، بما في ذلك مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، من أجل تقييم تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والانطلاق نحو أهداف أكثر طموحا بخطوات ملموسة ومشفوعة بآجال زمنية محددة في إطار مسيرة القضاء الكلي على الأسلحة النووية.

لقد حان الوقت للعمل الجاد، بعدما تأخر كثيرا، فقد كانت محطة البداية منذ حوالي ٤٠ عاما هي قرار الجمعية العامة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق

الأوسط، والتي نعود لنجتمع تحت لوائها اليوم لتقوم بدورها في إعادة القطار إلى مساره، ومضاعفة سرعته ليصل إلى مقصده الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يسهم محوريا في نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي إطار إسهام اللجنة الأولى في تحمل هذ المسؤولية الجماعية عن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.1، الذي تقدمه مصر، المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“، والذي يتم اعتماده بدون تصويت.

ومشروع القرار الثاني المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، تقدمه مصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ويحظى بتأييد الأغلبية الواسعة من أعضاء الأمم المتحدة. وبالنسبة لمشروع قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط فقد أدخل عليه تحديث فني، ويسعدني في هذا الصدد أن أشير إلى أن المجموعة العربية تقدمت للمرة الثانية بتقرير مشترك، قدمه وفد العراق، حول تنفيذ الدول الأعضاء في المجموعة للقرار وهو ما يعكس الالتزام بالمساهمة في تنفيذه. وأتوقع أن تنعكس الآراء الواردة في مساهمة المجموعة العربية ضمن المقدمة التي تعدها الأمانة العامة في تقرير العام المقبل. وأدعو جميع الدول الأعضاء، في هذه المناسبة إلى تقديم تقاريرها إلى الأمين العام، على نحو ما يطالب القرار.

وأتشرف كذلك أن أتقدم بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بمشروع القرار A/C.1/69/L.2بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط. ويتضمن مشروع القرار النقاط التالية، أولا، الترحيب بخطة العمل بشأن الشرق الأوسط التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، ثانيا، إعادة التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقا للهدف المتمثل في انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى المعاهدة، ثالثا، ألا تستحدث أسلحة نووية أو تنتجها أو تقوم بتجريبها أو تقتنيها بأي طريقة أخرى وأن تتخلى عن حيازة الأسلحة النووية وأن تخضع للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع مرافقها النووية غير الخاضعة للضمانات، باعتبار ذلك تدبيرا مهما من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة وخطوة نحو تعزيز السلام والأمن. ولقد حظى مشروع القرار بتأييد ساحق في الدورة ٦٨ للجمعية العامة ونتطلع إلى استمرار زيادة الدعم الدولي.

في النهاية، نثق، السيد الرئيس، في أن جهودكم في رئاسة اللجنة الأولى سوف تسهم بشكل فعال في تحقيق هدف نزع السلاح النووي بما يساهم إيجابيا في صيانة السلم والأمن الدوليين.

السيد سيلان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا التزام تركيا الثابت بالسعي إلى بناء عالم أكثر أمنا، وتحقيقا لتلك الغاية، تهيئة الظروف المواتية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وتشجع تركيا وتدعم بقوة جميع الخطوات العملية لتحقيق نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل اليابان باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح أمس (A/C.1/69/PV.12)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية لتحقيق نزع السلاح النووي، وحجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار، وأساس تطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويقوم نظام معاهدة عدم الانتشار على أساس صفقة كبرى، أركانها الثلاثة المتساوية هي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة وللدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء أن تتمسك بالتزامها بتنفيذ الالتزامات

القانونية والسياسية ذات الصلة الواردة في الأركان الثلاثة للمعاهدة، وتجدد تأكيده.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج نظام معاهدة عدم الانتشار. وتدعو تركيا إلى نزع السلاح النووي بصورة منهجية وتدريجية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وتشجع جميع الدول التي تصنع الأسلحة النووية على اتخاذ مزيد من الخطوات العملية في ذلك الاتجاه. كما نحث البلدان التي ما زالت خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام فورا ودون شروط إلى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويتمثل أحد السبل المثمرة لتحقيق نزع السلاح النووي في اتباع نهج تدريجي يقوم على أساس اللبنات. وأحد التدابير الهامة لبناء الثقة في هذا السياق هو إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد تركيا إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى حيثما كان ذلك، وهي المناطق المعترف بها دوليا والتي يمكن التحقق منها بفعالية. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع خمس دول حائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، مُقدمةً ضمانات ملزمة قانونا بعدم استخدام أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد طرف في المعاهدة الأصلية. ونشجع على التصديق الكامل على المعاهدات والبروتوكولات المتعلقة بالمناطق الإقليمية الخمس.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن ما شعرت به تركيا من سرور بالغ بعد انتهاء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد تحول إلى خيبة أمل تامة عندما تم الإعلان عن تأجيل المؤتمر المتعلق بالشرق الأوسط فالذي كان من المقرر عقده في عام ٢٠١٢. وتأمل تركيا على نحو صادق أن يعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن لأن هذه المبادرة يمكن أن تكون التدبير الوحيد، وبالتالي الهام، من تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط في هذه المرحلة الحرجة. كما أنه حافز كبير لعملية استعراض معاهدة عدم الانتشار.

وتشكل الشفافية عنصرا بارزا من عناصر نزع السلاح. ونرحب في هذا الصدد بالتقرير المقدم من الدول الحائزة للأسلحة النووية مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، وندعوها إلى النظر في التدابير الرامية إلى ضمان المزيد من الشفافية دون المساس بالأمن.

ويشكل وقف جميع تجارب الأسلحة النووية لبنة أخرى هامة صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد على الأهمية المحورية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق تلك الأهداف. ومما لاشك فيه أن عمليات الوقف الاختياري صكوك هامة لبناء الثقة، إلا أنه فيما يتعلق بمسألة هامة كمسألة التجارب النووية، لا بد من إبرام معاهدات ملزمة قانونا. وتتجلى أهمية المعاهدة على نحو أكبر في أعقاب التجارب النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد انتظر المجتمع الدولي ما يكفي من الوقت نفاذ معاهدة الظر الشامل للتجارب النووية. وتشجع مرة أخرى جميع الدول، وبخاصة دول المرفق ٢، على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

ونود أن نتطرق بإيجاز إلى دور مؤتمر نزع السلاح، الذي له مزايا. نعتقد اعتقادا راسخا أن بدء المفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون لبنة هامة أخرى، ستمهد الطريق لإحراز تقدم مواز في بنود الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، وهي نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية السلبية، ومنع وقوع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وللأسف، فإن كلمة ”جمود“ ما فتئت منذ فترة طويلة مرتبطة بذلك المحفل. وقد في وقت من الأوقات يتفاوض بنجاح على إبرام المعاهدات، لكن المؤتمر اليوم في حالة يرثى لها تتطلب جهدا جماعيا لمعالجة تعثره. وينبغي تنشيط المؤتمر حتى يتمكن من استئناف العمل الموضوعي وبدء بالمفاوضات، على نحو ما تطلبه ولايته. وقد استفضنا في هذه المسألة في سياق المناقشة المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح. وبهذه المناسبة، نود أن نكتفي بالتأكيد على اقتناعنا الراسخ بأن المؤتمر يملك الولاية والعضوية والنظام الداخلي للاضطلاع بمهامه، وبأن الجمود لا ينبثق من المسائل الإجرائية.

وأخيرا وليس آخرا، نود أن نؤيد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق ممثلا نيوزيلندا وأستراليا بالنيابة عن مجموعة البلدان بشأن الآثار والعواقب الإنسانية للأسلحة النووية (انظر A/C.1./69/PV.11) ويسرنا أن نلاحظ ازداد الوعي بالعواقب الوخيمة للاستخدام المحتمل للأسلحة النووية، الذي يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لجميع بلداننا. وقد كانت تلك المسألة موضوع تركيز أساسي فمن جانب بلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح خلال اجتماعنا الوزاري الثامن، الذي عقد في هيروشيما في نيسان/أبريل الماضي. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الهام، نشير إلى النقاط التي تم التشديد عليها في بيان هيروشيما الذي اعتمده الوزراء في نهاية الاجتماع. وبعد أن دعمنا مؤتمري أوسلو ونايايريت وشاركنا فيهما مشاركة فعالة، فإننا نتطلع إلى تقديم المزيد من المساهمات في المؤتمر المقبل الذي سيعقد بفيينا في كانون الأول/ديسمبر.

السيد لوكي ماركيث (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشير إلى أن إكوادور تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل سورينام باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11)

إن دستور إكوادور، الذي يعلن بلدي منطقة سلام، يدين بصورة لا لبس فيها استحداث واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ونعتقد أن استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وضد الطبيعة. ولهذا الإعلان الجاري في السياسية الخارجية لإكوادور ما يجسده بصورة محددة، إذ يتجلى في مشاركة إكوادور الفعالة في إنشاء أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ولكفالة مركز المنطقة باعتبارها منطقة خالية من الأسلحة النووية، نؤكد مجددا دعوتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إلغاء إعلاناتها التفسيرية الانفرادية في بروتوكولات هذا الاتفاق.

ويرى بلدي أن توسيع وزيادة عدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة هامة نحو الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، الأمر الذي يجعلها موضوعا وجيها على نحو خاص لهذه اللجنة، في ضوء الطلب الذي قدمه الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في خطابه خلال المناقشة العامة (A/C.1/69/PV.9)، لإدارج حلقة مناقشة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في الدورات المقبلة للجنة الأولى.

وللأسف، فإن المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم يعقد بعد. وندعو الجهات المنظمة إلى عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، فإننا نكرر مناشدتنا الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تفعل ذلك بعد، أن تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية وتنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد كان للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثلاثة أهداف: منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية للدول التي تريدها،

وإجبار الدول الحائزة للأسلحة النووية على البدء بحسن نية في المفاوضات لنزع السلاح النووي. وقد قمنا، نحن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بدورنا في عدم انتشار هذه الأسلحة؛ لكن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تقم بأي شيء يذكر للتخلي عن أسلحتها.

ولذلك السبب نؤيد الاقتراح الداعي إلى البدء على وجه الاستعجال بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وحيازتها والحصول عليها واستخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية – من خلال آلية ملزمة قانونا ومتعددة الأطراف – مجموعة من الضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها. وآليات الموافقة على هذه المعاهدة العالمية موجودة، أما ما ينقصنا فهو الإرادة السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية للبدء في هذه المفاوضات.

ونلاحظ أن مختلف مبادرات المجتمع الدولي وشعوب العالم، خلال العام الماضي، أثبتت أن الأولوية التي توليها لنزع السلاح النووي لا تزال مستمرة بنفس القدر من التصميم أو بتصميم أكبر من ذي قبل. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نذكر المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في نايايريت، بالمكسيك؛ والجلسة غير الرسمية للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ والمؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر، الذي نتوقع أن يشارك فيه أكبر عدد من الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية.

أما الرعب الذي أثارته هذه الأسلحة، المتمثل في الآثار المترتبة على استعمالها التي شهدت عليها البشرية جمعاء في هيروشيما وناغازاكي، فينبغي أن يُلزم جميع الدول بأن تقول ”يكفي هذا – ولن يتكرر ذلك أبدا“. وقد أعلنت محكمة العدل الدولية أن استعمالها أمر غير قانوني استنادا إلى مجرد قوة حيازتها، فضلا عن التهديد باستعمالها. ولذلك، لا يمكن أن ننتظر اتخاذ الخطوات خطوة تلو الأخرى. فلنتحل بالجرأة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة في وقت واحد من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم تكن بدياتنا موفقة للغاية هذا الصباح. وكما ذكرت في البداية، يتبقى لدينا ١٩ متكلما في إطار مجموعة الأسلحة النووية. وإذ إننا لم نستمع سوى لأربعة متكلمين هذا الصباح، يتبقى لدينا ١٥ متكلما، ثم سنستمع إلى ٥٨ متكلما عن مجموعة الأسلحة التقليدية. ولدينا جلسة مقرر عقدها بشأن الأسلحة التقليدية؛ ومن ثم، أدعو اللجنة مرة أخرى للتعاون فيما يتعلق بإدارتها للوقت. وإنني على علم بأن الأعضاء لديهم القدرة على الالتزام بالقيود المحددة، ويحدوني الأمل في أن نرى بعض التحسن أثناء سير العمل.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تلبية لدعوتكم، سيدي الرئيس، إلى توخي الإيجاز، فإن ملاحظاتي هي نسخة مختصرة من نص أطول سينشر على الموقع الشبكي PaperSmart.

بادىء ذي بدء، أود أن أؤكد أن أستراليا ملتزمة بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، الذي تسعى لتحقيقه بطريقة فعالة وعملية. فالنسبة لأستراليا، لا يمثل خفض عدد الأسلحة النووية في العالم التزاما دوليا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فحسب؛ بل إنه شرط أساسي لجعل العالم مكانا أكثر أمانا. فتخفيض حجم الترسانات النووية يخدم جميع مصالحنا الأمنية.

إن الانخفاض العام في عدد الرؤوس الحربية – الذي يجري معظمه من جانب الولايات المتحدة وروسيا من خلال

عمليات الخفض التابعة لمعاهدة ستارت الجديدة – يشكل أحد التطورات الجديرة بالترحيب، ولكن لا تزال روسيا والولايات المتحدة مسؤولتان عن نسبة حوالي ٩٣ في المائة من الأسلحة النووية. وفي حين قامت فرنسا والمملكة المتحدة بخفض حجم ترساناتهما من جانب واحد، لا تزال هناك دول أخرى تطور رؤوسا حربية نووية جديدة وتنشرها. الأمر الذي يشكل مدعاة للقلق.

ولطالما قالت أستراليا والزملاء الأعضاء في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح إن الشفافية بشأن الترسانات النووية والتطورات في الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة ووضع خطوط الأساس التي يمكن قياس إحراز تقدم بشأن تخفيضات الأسلحة النووية بناء عليها. كما أن الشفافية تساعد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الشعور بالثقة بأنه يمكنها رصد التقدم المحرز في عمليات تخفيض الترسانات على نحو فعال. ولهذه الأسباب، نشجع جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على التحلي بالجرأة وعلى أن يكونوا أكثر وضوحا إزاء حجم ترساناتهم النووية، وأن يظهروا قيامهم بجهود حقيقية ومخلصة للحد من حجم هذه الترسانات.

وفيما يتعلق بالتقارير المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو، فإننا نرى أنها خطوة أولى مهمة، ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تقديم المزيد من التقارير المفصلة التي تتسم بالشفافية عن حجم ترساناتها النووية والجهود التي تتخذها للحد منها. كما يجب علينا أن نفكر في إيجاد وسائل لإدراج الدول الحائزة لأسلحة نووية وغير عضو في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التحرك العالمي نحو تحقيق مزيد من الشفافية النووية. فعلى سبيل المثال، يمكن للهند وباكستان أيضا تقديم تقارير منتظمة عن الجهود التي يمكنهما اتخاذها لخفض حجم ترساناتهما النووية وبناء المزيد من الثقة بينهما لجعل ذلك ممكنا.

ومن المخاوف الرئيسية الأخرى أن بعض الدول النامية تقوم بتطوير أسلحة نووية جديدة وأصغر حجما وقادرة على الانتشار في أرض المعركة. أما استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في النزاعات فمن الأرجح أن يتفاقم ويمكن أن يؤدي إلى مواجهة نووية على نطاق شامل، الأمر الذي سيكون مدمرا، ليس فقط بالنسبة للدول المعنية، بل ولبقية العالم أيضا.

وترحب أستراليا بالتركيز مجددا على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وإدراكا منها للعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، ما فتئت أستراليا تقوم بدور إيجابي للغاية في تعزيز فعالية نزع السلاح وعدم الانتشار على مدى سنوات عديدة. وهو ما يعد سببا آخر في أنه يجب أن نواصل العمل بلا كلل بشأن هذه المسألة. ولكن أستراليا لطالما قالت أيضا إننا بحاجة إلى التصدي للأبعاد الأمنية لسبب حيازة الدول للأسلحة النووية. كما أننا بحاجة إلى العمل للبناء لبنة لبنة، وخطوة تلو الأخرى، من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وإحراز تقدم نحو نزع السلاح، وإننا لفي حاجة إلى إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية في تلك العملية.

وبشكل جماعي، فإننا نتبع طريقا طويلا وشاقا، ولا توجد طرق مختصرة لتحقيق هدفنا المتمثل في نزع السلاح النووي في نهاية المطاف. أما الخطوات التي شرعنا بها بالفعل فتمثل أفضل الوسائل الواعدة لتحقيق أهدافنا. وتتضمن تلك الأهداف إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات لإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويسر أستراليا أن تشارك في عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن عملية إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وترحب بذلك. ونتطلع إلى توصية الفريق بشأن عناصر هذه المعاهدة.

أما عقد مؤتمر بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل فلا يزال يشكل أولوية. وتؤيد أستراليا بقوة إنشاء هذه المنطقة باعتبارها وسيلة هامة لمعالجة الشواغل الإقليمية وللوفاء بإحدى التوصيات الرئيسية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. كما تشاطر أستراليا مخاوف المجتمع الدولي إزاء الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. ولذلك، نرحب بالمناقشات الجارية بين إيران ومجموعة ٥+١، وبعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار التعاون مع جمهورية إيران الإسلامية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا إلى التخلي عما لديها من برامج لتطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. فتلك الأنشطة تشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وتحديا لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الالتزامات الدولية الأخرى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على أن أستراليا تولي أهمية كبرى للجنة الأولى. فهي منتدى نتمكن من خلاله من تسخير التطورات الإيجابية وإيجاد الدعم للخطوات العملية والملموسة لتعزيز الجهود المبذولة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولن نحقق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا عن طريق هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة بيرو لتعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.25.

السيدة بينيا (بيرو) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تود بيرو أن تعرب عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوستاريكا وإندونيسيا بشأن هذا الموضوع، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/C.1/69/PV.8)، وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11)، على الترتيب.

ويشرف وفد بلدي، بصفته رئيس مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، أن يعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.25بشأن هذا الموضوع، الذي يعرض على الجمعية العامة كل سنتين للنظر فيه. ويعد مشروع القرار نتيجة لتوافق الآراء بين الوفود التي شاركت في الاجتماع العادي الثالث عشر للدول الأعضاء في مدونة لاهاي لقواعد السلوك، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ أيار/مايو.

وقد أكدت الوفود من جديد في ذلك الاجتماع على أهمية مدونة قواعد السلوك باعتبارها أداة لبناء حالة فريدة من نوعها من الشفافية والثقة المتعددة الأطراف في الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار القذائف التسيارية، وسلطت الضوء على دور المدونة في تعزيز الأمن وآليات نزع السلاح القائمة على الصعيدين الوطني والدولي وأهداف عدم الانتشار وآلياته.

ويستند مشروع القرار إلى القرار ٤٢/٦٧، الذي اعتمد بتصويت مسجل في عام ٢٠١٢. كما أنه يجسد أحدث التطورات في هذا المجال، إذ يرحب بتصديق ١٣٧ دولة حتى الآن على مدونة قواعد السلوك؛ ويؤكد على أهمية بذل مزيد من الجهود، على الصعيدين الإقليمي والدولي، من أجل تحقيق العالمية؛ ويدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة للقيام بذلك، من بين أمور أخرى.

ويتولى بلدي رئاسة مدونة قواعد السلوك للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على أساس المبادئ التي تقوم عليها سياسته الخارجية وتقاليد منطقتنا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، ترى بيرو أن انتشار القذائف لا يزال يشكل مصدر قلق دولي وتهديدا للأمن الإقليمي والعالمي. ولهذا السبب، فإن أهداف رئاستنا هي تحقيق التنفيذ التام والكامل للمدونة من

جميع جوانبها وتعزيز برامج التوعية من أجل الترويج لإضفاء الطابع العالمي عليها.

وفي ضوء ذلك، نظمت بيرو – بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي ومؤسسة البحوث الاستراتيجية – في تموز/يوليه حلقة دراسية إقليمية في ليما عن زيادة الوعي بمدونة قواعد السلوك بين الدول غير المشتركة ولمناقشة الاتجاهات والتحديات الحالية والمقبلة في مجال انتشار القذائف التسيارية وتكنولوجيات الإطلاق الفضائية. وكانت بلدان المنطقة ممثلة على نطاق واسع في هذه الحلقة الدراسية. وبالمثل، يرحب بلدي بانضمام ثلاثة بلدان شقيقة في المنطقة إلى مدونة قواعد السلوك، هي: أنتيغوا وبربودا، دومينيكا، سانت كيتس ونيفس.

وتطلب بيرو مشاركة تلك البلدان التي انضمت إلى المدونة في تقديم مشرع القرار وتصويت جميع البلدان مؤيدة لاعتماده.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا بالفعل إلى الكثير من البيانات الهامة في إطار مجموعة ”الأسلحة النووية“. وفي الواقع، لطالما كانت هناك طائفة واسعة من الآراء. وتلك هي قيمة هذا المحفل، الذي يكشف النطاق الكامل للآراء بشأن هذه المسائل الهامة.

وفي رأينا أن إحدى الحقائق التي يمكن أن تكون موضع ترحيب من الجميع بوصفها عاملا إيجابيا موحدا هي أن أغلبية الدول تمنح الأولوية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن جانبنا، أود في البداية أن أتطرق إلى مسألة رمزية تماما.

في أيار/مايو عام ٢٠١٥، سيعقد المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وسيحتفل العالم بأسره بالذكرى السنوية السبعين للانتصار على آفة النازية التي اشتهرت قوات العاصفة التابعة لها بقمصانها البنية. وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء – لمن بدأوا في النسيان – على أن بلدنا دفع، بالنيابة عن البشرية جمعاء، حياة ٣٠ مليون شخص من مواطنيه ثمنا لهذا الانتصار العظيم. ولذلك، فإن روسيا – ربما بخلاف أي دولة أخرى – تقدر تقديرا كبيرا المفهوم الحقيقي للسلام ونزع السلاح النووي والاستقرار على أساس مبادئ الأمن غير القابل للتجزئة لجميع الدول – دون استثناء – واحترام المصالح الوطنية والتقيد بمعايير القانون الدولي.

وتتشاطر روسيا تماما تطلعات شعوب العالم في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية. ولقد سلكت روسيا بالفعل طريقا لم يسبق له مثيل. فخلال الخمسة وعشرين عاما الماضية، خفضت روسيا ترسانتها النووية بنحو ٩٠ في المائة إلى الحد الأدنى من المستوى الكافي، وهي تحتفظ بأسلحتها النووية حصرا داخل إقليمها الوطني في ظل تأمين وأمن كاملين.

إننا نتذكر جيدا ”من“ الذي بدأ سباق التسلح النووي و ”كيف“ كان ذلك، ولا ننوي تكرار أخطاء الماضي. وفي مجال نزع السلاح النووي، تتمثل الأولوية حاليا في التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. فلدى روسيا والولايات المتحدة تجارب غير مسبوقة في التوصل إلى اتفاقات، حتى عند مواجهة أكثر الحالات حرجا – وقد قامتا بعمليات تخفيض كبرى متبادلة في الترسانات الاستراتيجية. وقد نفذت روسيا والولايات المتحدة – ليس بالأقوال فحسب، ولكن في الممارسة العملية أيضا – التزاماتهما بموجب الجزء الأول من المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتواصلان التقيد بتلك الالتزامات، وهي المادة التي تنص، كما يعرف جميع الحاضرين هنا، على أن

”تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة .... بشأن التدابير

الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح النووي‘‘

ولكن أي ترتيب لنزع السلاح ينطوي على نظام بالغ التعقيد من التنازلات المتبادلة بين الدول. وبالتالي، ينبغي ألا ننسى تحت أي ظرف من الظروف الجزء الثاني من المادة السادسة من المعاهدة، والتي يتعهد كل طرف في المعاهدة بمقتضاها بمواصلة المفاوضات حول ’’معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة فعالة‘‘، وأكرر: نزع السلاح العام الكامل. ومع ذلك، فإن مشكلة نزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي، تمثل مسؤولية جميع الدول دون استثناء. ويشكل المضي قدما نحو تحقيق الهدف النبيل المتمثل في نزع السلاح العام والكامل أمرا لا يمكننا القيام به إلا معا، كما هو الحال عندما نقوم بعمل شيء ما ببذل جهود مشتركة.

أما تقويض الترتيبات القائمة لنزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فستكون له عواقب وخيمة على الجميع. ويجب ألا يغيب عن البال أنه لا يوجد أي ترتيب آخر متعدد الأطراف وملزم قانونا في مجال نزع السلاح النووي. وبالفعل، تحترم روسيا آراء عدد من الدول التي قررت مناقشة الآثار الإنسانية لاستعمال الأسلحة النووية. وليس لدينا أي اعتراض على الإطلاق على هذه المناقشات؛ والمشكلة ببساطة أنها تصرف الانتباه عن ضرورة تناول المهام العملية في مجال نزع السلاح النووي الحقيقي.

لقد حان الوقت الآن لأن تشمل عملية نزع السلاح النووي جميع الدول التي تمتلك قدرات نووية عسكرية. فنزع السلاح النووي يشكل عنصرا واحدا في تعزيز الأمن العالمي ولهذا السبب، وفيما يتعلق بمواصلة إجراء حوار ملائم بشأن مسائل نزع السلاح النووي، يتعين علينا جميعا المشاركة في التصدي لمشاكل من قبيل نشر الولايات المتحدة غير المحدود والأحادي الجانب لمنظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية؛ وعدم استعداد بعض البلدان للتخلي عن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ وعدم استعداد بعض البلدان للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والمشروع المعروف جيدا لاستحداث أسلحة هجومية استراتيجية سريعة؛ وجميع الأسلحة التقليدية التي تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الداخلي.

وعلاوة على ذلك، نؤكد على جهودنا الرامية إلى تعزيز مشروع القرار المتعلق بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وندعو شركاءنا إلى عدم الخروج على توافق الآراء بشأن هذه المسألة الأساسية.

ولا توجد أسلحة في الفضاء، ومن الأهمية بمكان أن نقضي قضاء مبرماً على مجرد إمكانية ظهورها في الفضاء. ولو كنا قد تمكنا من حظر الأسلحة النووية في عام ١٩٤٥، ما كنا سنواجه تلك الصعوبات الجمة في مجال نزع السلاح النووي اليوم.

علاوة على ذلك، وفي سياق الحوار حول المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي، خاصة عندما سمعنا أفكار كل الدول الأوروبية بشأن هذا الموضوع، إنه أمر بغيض تماماً أن نرى الكتلة النووية العسكرية لحلف شمال الأطلسي تقترب أكثر من حدود روسيا. ولم بعد سراً أنه يجري تطوير بعثات نووية مشتركة لتبادل المعارف في إطار حلف شمال الأطلسي، في حين يستقبل الأعضاء غير النوويين في التحالف أسلحة نووية في أراضيهم وتشارك جيوشهم وقواتهم الجوية في التدريب على شن ضربات نووية ضد الأراضي الروسية. كل ذلك يبدو سخيفاً، إلا أنه يحدث بالفعل في عالمنا اليوم. ولذلك، سيكون من الجنون افتراض أن تغلق روسيا عينيها فجأة إزاء تلك التهديدات المتزايدة لأمنها القومي.

بالنسبة لنا، فإن خارطة الطريق لنزع السلاح النووي تتمثل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، التي اعتمدت بتوافق الآراء. ولضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ينبغي التركيز على التحليل الفعال لنتائج تنفيذ كل الأحكام المعتمدة في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥، سنكون مستعدين للنظر في أي مقترحات بناءة لتعزيز نظام عدم الانتشار.

ونحن على ثقة من أن أي محاولة لتقويض عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار أو إطلاق حوار بديل بشأن نزع السلاح النووي دون أخذ آراء الدول النووية في الاعتبار محكوم عليها بالفشل. وتناول المسألة في غياب الأطراف الرئيسية لا طائل من ورائه. نحتاج إلى حوار كامل وشامل بين جميع الأطراف المعنية. ومحفل ذلك الحوار متاح لنا من خلال عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار واللجنة الأولى، وكذلك مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهيئة نزع السلاح.

وروسيا تعمل بنشاط وفي تعاون وثيق مع جميع الدول المعنية في كل تلك المحافل. ونقوم أيضا بتنسيق نهجنا بشكل وثيق في سياق الدول النووية الخمس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا – بلدان مجموعة بريكس – ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومن الأهمية لنا جميعا الآن تنحية خلافاتنا جانباً والسعي إلى تعاون أوثق من أجل تضافر جهودنا المشتركة معاً وصولاً إلى هدف نبيل موحد – ألا وهو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وأود التشديد على أن الهدف هو إيجاد – وليس مجرد الإعلان عن – عالم خال من الأسلحة النووية. وعلينا أن نعمل معاً بهمة صوب تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأستخدم حقي كرئيس لكي أتشاطر مع اللجنة الأولى تقييمي لكيفية تنظيمنا لهذه الاجتماعات تقليدياً. أنا لا أعتقد أن الهيكل المستخدم في اجتماعات اللجنة الأولى حالياً يفيد الأعضاء كثيراً. وإذا استمر هذا المستوى من الاهتمام الذي تجلى في مجموعات معينة، كالمجموعة النووية ومجموعة نزع السلاح، الأمر الذي نتفهمه تماماً، وطالما كانت لدينا قوائم مطولة للمتكلمين، منذ أن شرعنا في المناقشات الموضوعية، لا أعتقد أن الهيكل المستخدم يفيد الأعضاء.

وسوف تتاح لي الفرصة في نهاية الدورة لإجراء مشاورات غير رسمية مع اللجنة للنظر في أساليب العمل، وأنا عازم على القيام بذلك. وكما يعلم الأعضاء، فهذا ما دعتنا إليه الجمعية العامة. والقرار ٣٠٧/٦٨، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، هو أحدث قرار بشأن تلك المسألة، وكان مصحوباً بمذكرة معلومات أعدتها الأمانة العامة بشأن أساليب العمل.

فيما يتعلق بالمشاورات التي أجريتها في السابق بشأن أساليب العمل، أرى أن هناك بعض التحفظ بين الأعضاء لدى تقديم اقتراحات تدعو للقيام بعمل ما قد ترى فيه بعض الوفود تحولاً جذرياً عن العمل كالمعتاد. مع ذلك، أعتقد أننا نواجه مشكلة هيكلية. فذلك لا يتوافق مع مصالح الممثلين، وستكون لدي فرصة لمناقشة الأمر مع اللجنة. وأنا أردد نبرة الحذر الآن لأنه عندما تسنح لنا فرصة لمناقشة ذلك في إطار غير رسمي، آمل أن نذكر ما حدث في اللجنة صباح هذا اليوم وما كان سائداً منذ شرعنا في هذا الجزء المواضيعي. نفس الصعوبات التي ذكرت لي من قبل ما زالت قائمة الآن، رغم الجهود الجبارة التي تبذلها الرئاسة. وكل ما أريده أن يضع الممثلون ذلك في الاعتبار. وأنا أدرك أنني تجاوزت الوقت الذي أتكلم عنه وربما تخطيت صبر الممثلين، ولكن أعتقد أنني قلت ما يجب أن يقال.

السيد أنه يونغ – جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن نزع السلاح النووي أمر مهم بلا منازع في الحد من مخاطر الاستخدام العارض أو المتعمد للأسلحة

النووية والسعي نحو تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا تقدماً كبيراً في تخفيض الترسانات النووية التي شهدت انخفاضاً حاداً عما كانت عليه في ذروة الحرب الباردة. وإذ تتجه أنظارنا إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام القادم، ينبغي بذل المزيد من الجهود للبناء على التقدم المحرز حتى الآن. وبصفة خاصة، ونظراً للفجوة الواسعة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بشأن كيفية تحقيق ذلك الهدف المشترك، لا بد لنا من اتخاذ نهج عملي وواقعي، والابتعاد عن فكر إما كل شيء أو لا شيء.

ووفدي يحيط علماً بالتقدم الكبير المحرز في تخفيض الترسانات النووية، لا سيما من خلال المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. والجهود المستمرة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة من خلال عقد مؤتمر الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لها أثر إيجابي فيما يبدو. ونحيط علماً بتقريرها المقدم في شكل موحد ومشترك للدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، ونتطلع إلى مسرد الدول الخمس للمصطلحات النووية الذي سيرسي الأساس لنزع السلاح النووي والتحقق على نحو متعدد الأطراف.

وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة حتى الآن، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وفي الربيع القادم، تجتمع البلدان من مختلف أنحاء العالم هنا في نيويورك مرة أخرى لحضور مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء مضاعفة جهودها لتضييق هوة الخلافات وبناء الثقة.

ولا بد من مواصلة تيسير النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بقيام الصين بنقل بيانات نظام الرصد الدولي إلى المركز الدولي للبيانات، كما نرحب بالمناقشات الأخيرة لخبراء الدول الخمس دائمة العضوية فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حول سبل التعاون في تعزيز آلية رصد المعاهدة. وجمهورية كوريا تنضم إلى الدول الأخرى في دعوة الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ الدول للتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

والبدء في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، هو مهمة أخرى عاجلة طال انتظارها. ونحن نؤيد بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح باعتبارها مسألة ذات أولوية. ويحدونا الأمل في أن توفر المناقشات المتعمقة والبناءة في إطار فريق الخبراء الحكوميين، أساسا موضوعيا للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة في المستقبل.

وقد أصبحت مكافحة احتمال انتشار الأسلحة النووية إلى جهات من غير الدول، مهمة عاجلة. وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على الجهود المستمرة لحرمان الجهات الإرهابية من إمكانية الوصول، ليس إلى الأسلحة النووية فحسب، بل وإلى المواد والتقنية ذات الصلة. وبوصف جمهورية كوريا رئيسة اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فقد استضافت مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى لمجلس الأمن في ٧ أيار/مايو (S/PV.7169). وقد اعتمد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/7) بتوافق الآراء، باعتباره وثيقة ختامية، وهو يتضمن العناصر الرئيسية بشأن الاستراتيجية المستقبلية لتعزيز آلية المساعدة المقدمة من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ وتشجيع المزيد من التآزر فيما بين جميع أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، استضافت حكومة بلدي حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سيول،

في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ومن خلال عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، تم التعهد بأكثر من ٢٠٠ التزام باتخاذ إجراءات عملية من أجل تحسين الأمن النووي وتم تنفيذها. وقد ظلت حكومة بلدي، باعتبارها البلد المضيف لمؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢، ملتزمة التزاما قويا بتعزيز قدرات الأمن والسلامة النووية. وعلى وجه الخصوص، اقترح الرئيس بارك جيون - هاي الأخذ بنهج كلي يعزز التآزر فيما بين الأمن النووي ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسيعطي هذا النهج الكلي زخما للجهود المتواصلة المبذولة في مجال نزع السلاح النووي أيضا.

وما برح البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديدا خطيرا على السلام والأمن في المنطقة وخارجها، ويقوض نزاهة النظام العالمي لعدم الانتشار ومصداقيته بصورة خطيرة. وفي تحد لمطالب المجتمع الدولي المتكررة بالتخلي عن جميع أجهزتها النووية وبرامجها النووية القائمة، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التهديد بتعزيز قدراتها النووية. وكما أشارت بالفعل وفود أخرى، فقد أعادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشغيل المنشآت النووية في يونغبيون، وتهدد بإجراء شكل جديد من أشكال التجارب النووية. وعلاوة على ذلك، أجرت سبع عمليات إطلاق لقذائف تسيارية منذ شباط/فبراير.

وتشكل كل هذه الإجراءات انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه القرارات تنص بوضوح على أنه لا يمكن إتاحة المجال لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأن تحصل بأي حال من الأحوال على مركز الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقا للمعاهدة. فالأسلحة النووية لا يمكن أن تكون أصلا استراتيجيا لضمان الأمن والتنمية؛ بل ينبغي أن تكون التزاما معوقا. وإذا كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترغب في السير على طريق الازدهار الاقتصادي، لا بد لها من أن تتخذ قرارا استراتيجيا بالتخلي عن برنامجها الخاص بالأسلحة النووية.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلدي يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى، وعلى الوفاء بجميع التزاماتها المنصوص عليها في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة دون إبطاء، والتخلي عن جميع برامج الأسلحة النووية بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، والوفاء بالتزاماتها الواردة في البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بموجب المحادثات السداسية الأطراف.

السيد تالاس (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل. علاوة على ذلك، سيدي، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لجهودكم الرامية إلى إعادة تنشيط هذا المناقشة المتصلبة في بعض الأحيان.

وأود أن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.9). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأركانها الثلاثة، حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ونحن نعلق أهمية كبيرة على نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ونلتزم بتنفيذها الكامل، بينما نمضي قدما صوب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. إن العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو مسؤولية جميع الدول. وتضيف المبادرة الإنسانية مزيدا من الضغوط لتكثيف الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. وهي تجسد الشواغل الحقيقية للمواطنين في جميع أرجاء العالم، بأنه ما دامت هذه الأسلحة موجودة، فإن هناك خطرا حقيقيا من وقوع كارثة رهيبة.

ولتحقيق التقدم في نزع السلاح النووي، فإننا بحاجة إلى شعور أقوى بالاستعجال. ونرحب بانضمام أكثر من ١٥٠ بلدا إلى البيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا، وانضمام ١٥ بلدا إلى البيان الذي أعد بمبادرة من أستراليا. ونحن بحاجة أيضا إلى بناء توافق حقيقي في الآراء. ولا يمكن تحقيق القضاء على الأسلحة النووية إلا عن طريق إجراء حوار موضوعي وبنّاء مع الدول الحائزة لتلك الأسلحة. ولهذا السبب نرى جدوى في البيانين سالفي الذكر وقررنا الانضمام إلى كليهما. فالبيانان يكمل كل منهما الأخر. وينبغي أن يكون من الممكن إيجاد مزيد من الأرضية المشتركة. ويؤكد قرارنا بالانضمام إلى البيانين الحاجة إلى توافق آراء شامل للجميع وواسع النطاق في المضي قدما بهذه المسألة بالغة الأهمية.

وما زلنا ملتزمين ببدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ويسعدنا أن نقدم خبراتنا لأعمال فريق الخبراء الحكوميين. ويحدونا الأمل في أن يرسي عمل الفريق الأساس للمفاوضات المقبلة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوقف الاختياري الشامل لتجارب الأسلحة النووية يكتسيان أهمية كبرى. ومع ذلك، فإنهما لا يمكن أن يحلا محل فرض حظر عالمي ملزم قانونا على إجراء التجارب. ونكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة وتصدق عليها، أن تفعل ذلك.

ولئن كان يجري حاليا تنفيذ معاهدة ستارت الجديدة، فإننا نشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على السعي لتحقيق المزيد من التخفيضات، بما في ذلك في ترساناتهم النووية التكتيكية. فالأسلحة التكتيكية لا تخضع لأي معاهدة دولية ملزمة وقابلة للتحقق. إن تخفيضها والقضاء عليها من شأنهما أن يعززا الأمن في أوروبا وعلى الصعيد العالمي.

يستند الأمن إلى الجهود المشتركة والتعاون، فضلا عن التقيد بالالتزامات القائمة. يشكل انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة بودابست تحديا خطيرا في هذا الصدد. إن التقيد بالالتزامات والمعايير أمرٌ حيوي بالنسبة للأمن الدولي والثقة المتبادلة.

وقد حدثت بعض التطورات الهامة، منذ الدورة السابقة للجنة الأولى، في الأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. فقد عقد الميسر والجهات الداعية إلى عقد مؤتمر هلسنكي، إلى جانب دول منطقة الشرق الأوسط، خمسة اجتماعات غير رسمية في سويسرا. وقد أحرز بعض التقدم بشأن الترتيبات الخاصة بالمؤتمر. وهناك حاجة الآن إلى المشاورات المتواصلة المتسمة بالعزيمة فيما بين دول المنطقة، والاستعداد للبحث عن حلول مقبولة للجميع والتحلي بالإرادة السياسية. وتظل فنلندا، بوصفها البلد المضيف، على أهبة الاستعداد لاستضافة المؤتمر في غضون مهلة قصيرة.

ونحن نؤيد بقوة الجهود الجارية للتوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. أود أيضا أن أكرر الإعراب عن قلقنا طويل الأمد إزاء البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتحدي الذي يمثله للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعلق فنلندا أهمية كبيرة على مكافحة الإرهاب النووي ومنع خطر وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين. وسوف نستضيف في حزيران/يونيه ٢٠١٥ الاجتماع العام المقبل للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ونرحب ترحيبا حارا بانضمام شركاء جدد إلى هذه المبادرة والمشاركة في الاجتماع العام في هلسنكي.

السيد هيرايث إسبانا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد ودوله الأعضاء، والذي نؤيده تأييدا تاما (انظر A/C.1/69/PV.9).

تود إسبانيا أن تؤكد من جديد التزامها برؤية عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف النهائي للعملية التي يجري تطويرها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونشدد على أهمية عالميتها الضرورية والأهمية البالغة لكل ركيزة من ركائزها الثلاث، مع التطبيق المتوازن والتكميلي لها. وترى إسبانيا أنه ينبغي لجميع الدول المشاركة مشاركة بناءة وفعالة في إيجاد تدابير فعالة وعملية للمساعدة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولذلك، يجب أن نعمل على تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

وينبغي – فيما يتعلق بنزع السلاح – بذل هذا الجهد المشترك على نحو واقعي، وأن يشمل الدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص، كي تتحمل التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وتتفق على تدابير الشفافية الأخرى. وقد كان التقدم المحرز دون الطموح نظرا لأن هذه المسألة تمس موضوعا حساسا يتعلق بسيادة الدول ومصالحها الوطنية. غير أنه يجب علينا أن نواصل العمل على إنشاء إطار من الثقة يمكّننا من الوفاء بالتزامات محددة. ونرى أنه يجب علينا في جميع الأحوال توخي الحذر إزاء النهج المغالية التي قد تبدو جذابة إلا أنها قد تسفر عن نتائج عكسية ما لم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة في هذا الميدان.

وتدرك إسبانيا العواقب الإنسانية الوخيمة التي قد تترتب عن استخدام الأسلحة النووية على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وما فتئت إسبانيا تتابع عن كثب المبادرات المتخذة على الصعيد الدولي خلال السنوات الأخيرة، مثل المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو ونايايريت والمكسيك. وعليه، تتطلع إسبانيا إلى المؤتمر المقرر عقده بشأن هذه المسألة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر، وتأمل أن تساعد نتائجه على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في ضوء المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٥.

وأود أن أعرب عن قلقنا إزاء الأزمات الناشئة عن الانتشار على الصعيد الإقليمي. وفيما يتعلق بإيران، تؤيد إسبانيا المبادرات الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي، والتي اتخذتها مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وترى إسبانيا أن هذه العملية التفاوضية تتيح فرصة فريدة يجب الاستفادة منها، وينبغي بذل جهد خاص للتوصل إلى اتفاق قبل الموعد النهائي لذلك في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد أدانت إسبانيا التجربة النووية الثالثة التي أجراها هذا البلد في شباط/فبراير ٢٠١٣، نظرا لأنها تشكّل انتهاكا واضحا لالتزاماته الدولية على النحو المعرب عنه في مختلف قرارات مجلس الأمن. وتدعو إسبانيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية بشكل كامل وعلى نحو يمكن التحقق منه.

وتولي إسبانيا أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وتؤيد بقوة عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها ميسّر المؤتمر، السفير لاجافا، ونهيب بجميع الجهات الفاعلة المعنية مواصلة هذا الجهد. وترحب إسبانيا بالتوقيع على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيار/مايو ٢٠١٤.

تعرب إسبانيا عن تأييدها لتطوير البلدان القدرات النووية للأغراض السلمية بطريقة مسؤولة وشفافة، وفقا لمعاهدة عدم الانتشار وفي امتثال تام لالتزاماتها الدولية. ونشدد في هذا السياق،

على الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالة الدولية بوصفها الضامن للتحقق من المعاهدة في ميداني عدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتدعو إسبانيا إلى إضفاء الطابع العالمي على نظام ضمانات الوكالة الدولية – الذي يستكمله البروتوكول الإضافي – بوصفه معيارا دوليا للتحقق والشفافية.

وترى إسبانيا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثّل أداة هامة أخرى، ومن الضروري إعطاء دفعة سياسية قوية لتعجيل بدء نفاذها ووضع آلياتها في مجال التحقق بصورة كاملة. وعليه، ندعو الدول التي لم توقّع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد، وخاصة دول المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى بدء نفاذها على وجه الاستعجال. وبالمثل، تواصل إسبانيا إبداء تأييدها القوي لبدء العمل المؤدي إلى التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

أخيرا، وفيما يتعلق ببلدي، فإن إحراز تقدم في مكافحة الأسلحة النووية غير المتناظرة يمثّل أولوية قصوى في منع وصولها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول لأغراض إرهابية. وينبغي أن يكون هذا الجهد هدفا مشتركا للمجتمع الدولي بأسره، فضلا عن توجيه جميع الدول نحو اعتماد تدابير وطنية فعالة لتعزيز الأمن المادي للمنشآت والمواد النووية.

وأود أن أشدد على أهمية الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي نرى أنه يمثّل أداة رئيسية في الهيكل المؤسسي الدولي الحالي في هذا المجال. وقد تعاونت إسبانيا مع بلدان أخرى في الكفاح ضد انتشار الأسلحة النووية بطريقة غير متناظرة إلى جانب منع الإرهاب النووي. وسنواصل العمل بنشاط علاوة على تطوير المشاريع التعاونية بطريقة فعالة في أطر إقليمية وثنائية ومتعددة الأطراف. ويجب علينا مواصلة الزخم الناشئ عن المبادرات الممتازة في هذا المجال، من قبيل عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي التي عقد آخرها في لاهاي في آذار/مارس، والعمل الجاري في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار ونظم مراقبة تصدير المواد المزدوجة الاستعمال، من بين مبادرات أخرى.

ومن المتوقع عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في نيويورك في أيار/مايو، عام ٢٠١٥. ونأمل أن تبذل جميع الدول جهودا تعاونية ترمي إلى التصدي لجميع هذه المسائل فضلا عن تحقيق تقدم ملموس وفقا لما أُتفق عليه في ٢٠١٠. وما دام الرخاء الدولي للأجيال القادمة عرضة للخطر، فإن من الأحرى بذل ذلك الجهد.

السيدة بن حبوش (الجزائر) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن آخذ الكلمة اليوم للإعراب عن آراء الجزائر فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.1)، وممثل مصر باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/69/PV.10).

تكرر الجزائر التأكيد على أن نزع السلاح النووي لا يزال على رأس أولوياتها، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء الخطر الذي يشكّله وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها على البشرية. وتدعو الجزائر الدول الحائزة للأسلحة النووية للامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية عبر الإزالة التامة للأسلحة النووية دون مزيد من التأخير. ونؤكد مجددا في هذا الصدد، أهمية تطبيق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية واللارجعة وإمكانية التحقق في جميع التدابير ذات الصلة بتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي. ولا ينبغي أن يكون الوفاء بتلك الالتزامات مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود أخرى نزع السلاح.

وانطلاقا من اقتناعها بأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمالها أو التهديد باستعمالها، تؤيد الجزائر خريطة الطريق التي اقترحتها حركة عدم الانحياز أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي المعقود في عام ٢٠١٣، والوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨، الذي يدعو بشكل رئيسي وعلى وجه الاستعجال إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية، من شأنها حظر حيازة تلك الأسلحة واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزام الجزائر مجددا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتشديد على ضرورة تحقيق عالمية هذه المعاهدة التي تشكّل حجر الزاوية في نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار فضلا عن كفالة الامتثال لجميع ركائزها الثلاث: نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن المرجح أن يؤدي اتباع أي نهج انتقائي إزاء معاهدة عدم الانتشار إلى إفراغ هذا الصك من مضمونه. ويجب الحفاظ على التوازن بين الركائز الثلاث هذه – نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ما دامت هذه الركائز الثلاث على قدم المساواة من حيث الأهمية. وتشدد الجزائر على أنه ينبغي أن تتوازى الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي مع جهود متزامنة أخرى ترمي إلى نزع السلاح النووي. ونشدد على أن أفضل السبل للتصدي لشواغل الانتشار تتمثل في إبرام اتفاقات عالمية شاملة غير تمييزية ومتفاوض عليها بصورة متعددة الأطراف.

لقد اختارت غالبية الدول استخدام الطاقة النووية للأغراض المدنية حصرا، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ولا ريب أن الطاقة النووية تمثّل بالنسبة للعديد من البلدان النامية خيارا استراتيجيا لتلبية احتياجاتها في مجالي التنمية الاقتصادية والطاقة، علاوة على احتياجاتها الأمنية. وعليه، يؤكد وفد بلدي مجددا الحق المشروع في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب نظام عدم الانتشار.

تشعر الجزائر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في التنفيذ الكامل للتدابير الـ ١٣ المتعلقة بالتزامات نزع السلاح المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، والمتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ والتي أُقرت مرة أخرى في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتدعو الجزائر جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزاماتها خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة الذي سيُعقد في ربيع عام ٢٠١٥.

وترى الجزائر أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يشكل تدبيراً هاماً نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. كما ينبغي أن يُحتذى في الشرق الأوسط بمثال معاهدة بليندابا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتعرب الجزائر عن خيبة أملها لأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢، لم ينعقد بعد. إن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط مطلوب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، يعرب وفد بلدي عن بالغ قلقه إزاء التأخر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، الذي يظلّ سارياً إلى أن تتحقق أهدافه.

ويود وفد بلدي أن يشدد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي تدخل حيز النفاذ. وسيسهم تحقيق هذا الهدف في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويشجع وفد بلدي، في هذا الصدد، جميع دول المرفق ٢ على التوقيع على هذه المعاهدة والتصديق عليها.

ويرحب وفد بلدي بعقد المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. تؤيد الجزائر البيان المشترك الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا أمام اللجنة الأولى، باسم مجموعة من الدول، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (انظر A/C.1/69/PV.11).

وأخيراً، تلتزم الجزائر التزاماً تاماً بأهداف عدم الانتشار والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الرامية إلى منع الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة المواد النووية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو الحصول على المواد المشعة الأخرى.

السيدة منديل (البحرين): سيدي الرئيس، بما أن وفد بلادي يتحدّث لأول مرة في هذه اللجنة، يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة أعمالها. ونحن واثقون من أنكم بما لكم من قدرات وخبرات متميزة ستساهمون في إنجاح هذه المهام على أكمل وجه. وأتقدّم أيضاً بالتهنئة إلى بقية أعضاء المكتب، ولا يفوتني الإعراب عن تقدير وفد بلادي لجهود سلفكم، الممثل الدائم لليبيا، على جهوده النبيلة والمتميزة وإدارته الحكيمة لأعمال اللجنة في الدورة السابقة.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/69/PV.10) والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا الدائم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

تؤكد مملكة البحرين على مواقفها الثابتة المتعلّقة بأهمية نزع كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتشيد بالخطوات الإيجابية الرامية إلى نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم. فترسيخ السلام والأمن والاستقرار في عالمنا اليوم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأسلحة المدمرة التي تهدده وتزعزع وجوده، وهي الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، الأمر الذي يحتم ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتخليص البشرية من تلك الأسلحة من خلال وقف إنتاجها والحد من انتشارها وصولاً إلى نزعها الشامل، ما يبرز أهمية الدور المحوري الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الميدان الخاص بنزع السلاح والأمن الدولي حيث تقوم بدور رئيسي في مناقشة كافة السبل الكفيلة بالتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والحد منها للوصول بالمجتمع البشري إلى عالم خالٍ من وسائل تدميره. ومن هنا، تؤكد مملكة البحرين على أهمية عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل والخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب فرصة ممكنة.

إن مملكة البحرين تتطلع إلى المزيد من الاستفادة في تبادل المعارف والتقنيات النووية بين البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، وتشجيع الاستخدامات المأمونة والسلمية للطاقة النووية في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما لها من أهمية بالغة في تعزيز الثقة المتبادلة في منطقة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، تؤيد مملكة البحرين جهود مجموعة ٥ +١ مع جمهورية إيران الإسلامية للتوصل إلى حل سريع لملف البرنامج النووي الإيراني وفقاً لأحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاقية السلامة النووية، بما يضمن الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية التي هي حق طبيعي للدول كافة في إطار الضمانات الدولية، إضافة إلى ضرورة إلزام إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد قامت الجمعية العامة من خلال اللجنة الأولى منذ بداية إنشاء الأمم المتحدة بجهود كبيرة في عملية التخلّص من الأسلحة النووية وصولاً إلى كافة أنواع الأسلحة التي يمكن أن تتحول إلى أسلحة للدمار الشامل. وبالرغم من ذلك، فلا يزال يتعين على المجتمع الدولي القيام بالكثير من الجهود من أجل بلوغ عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها

ومنها الأسلحة النووية. فبقاء هذه الأسلحة يثير الكثير من القلق ويهدد بإمكانية استخدامها خاصة من قبل الجماعات الإرهابية. ومملكة البحرين تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية التوصل إلى فهم مشترك بين الدول المنتجة لهذه الأسلحة أو الحائزة لها والدول الأخرى المتضررة من وجودها عن طريق تفعيل المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما يسمح بخلق مناخ من الثقة بين دول العالم. وفي الختام، إن مملكة البحرين تؤكد التزامها بالمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأهمية دعم جميع ركائز النظام الأمني الجماعي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

إن لنزع السلاح النووي دوار هاما في بناء عالم يسوده السلام. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يرغب في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل والشامل. ويتعارض موقف بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ترفض وتؤخر نزع السلاح النووي مع الرغبة الدولية في القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويعزى السبب الرئيسي أيضاً في عدم إحراز تقدّم منذ وقت طويل في مؤتمر نزع السلاح إلى تقيّد بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بسياسة أحادية الجانب تؤيد عدم الانتشار في حين ترفض نزع السلاح النووي. إن المعيار المزدوج لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمسألة النووية يُظهر بوضوح الهدف الحقيقي وراء نظام عدم الانتشار، الذي تطالب به هذه الدول بصوت عال جداً، ألا وهو، إساءة استخدام الصكوك المتعلقة بعدم الانتشار بهدف الاعتداء على البلدان ذات السيادة.

وبحجة عدم الانتشار، تتشبث تلك البلدان باستمرار بسياسة عدائية ومناورات رامية إلى الإطاحة بنظم البلدان التي تُبغِضُها. وقد اختارت الدولة النووية التي تمتلك أكبر مخزون نووي بلداناً بعينها لتكون هدفاً لضربات نووية، وهي لذلك تحسّن نوعية أسلحتها النووية من خلال تنفيذ خطط ضرباتها النووية. والتحديث الذي تسعى إليه هذه الدول النووية، بالإضافة إلى إنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف، يدخل مرحلة خطيرة من الهجمات النووية الاستباقية غير المقيدة. وتستمر أقوى دولة نووية في العالم على وجه الخصوص في ممارسة الابتزاز النووي عن طريق القيام بمناورات حربية نووية، بحجة إجراء تدريبات عسكرية على أساس سنوي، ضد إحدى الدول الأعضاء، متجاهلة النداء الإجماعي للمجتمع الدولي.

ويجب على اللجنة الأولى أن تعطي الأولوية لتعزيز مفاوضات نزع السلاح النووي الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويعتقد وفد بلدي أن من الضروري أن نصدّق في أقرب وقت ممكن على اتفاقية دولية شاملة لحظر الابتزاز النووي، والدعوة إلى التدمير الكامل للأسلحة النووية. فالسعي إلى نزع متواضع للسلاح النووي، دون محاولة تغيير العقيدة النووية العدوانية والقيام فحسب بخفض عدد الرؤوس الحربية، لا يمكن تفسيره إلا على أنه محاولة لخداع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. إن المسألة الملحة الراهنة للدول الحائزة للأسلحة النووية هي اتخاذ خطوات ملموسة، مثل وضع حد لعمليات الابتزاز النووي التي تمارسها؛ ووقف جميع الجهود الرامية إلى تحديث الأسلحة النووية؛ وسحب جميع الأسلحة النووية التي تم نشرها على أرض أجنبية، بما في ذلك المظلة النووية؛ وإلغاء المناورات الحربية النووية ضد الدول ذات السيادة.

إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وإخلاءالعالم من السلاح النووي يشكلان أمرا ينشده المجتمع الدولي ويتماشى أيضا مع موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤيد جميع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي والإزالة التامة للأسلحة النووية. وسنواصل الإسهام بنشاط في الجهود التي يبذلها العالم نحو نزع السلاح النووي، كما فعلنا في الماضي.

وفي الختام، فيما يتعلق باستمرار محاولات اليابانيين والكوريين الجنوبيين، وآخرين، نود أن نؤكد لليابان أن مسؤوليات الطرفين على السواء منصوص عليها بوضوح في اتفاق ستوكهولم الذي أبرم مؤخرا، ومن الأهمية بمكان اضطلاعهما بمسؤولياتهما. ويرهن تنفيذ الاتفاق المبرم بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان بموقف اليابان.

وإذا كانت اليابان وكوريا الجنوبية يشعران حقا بالقلق بشأن ردعنا النووي، فإن ذلك الطلب يجب أن يقدم إلى الولايات المتحدة، وهي الجهة المسؤولة أساسا عن دفعنا لامتلاك الأسلحة النووية. وبدلاً من استنساخ ونقل السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون أي إحساس بالكرامة الوطنية أو بروح الاستقلال، ينبغي لليابان وكوريا الجنوبية التصرف بمحض إرادتهما. إن موضوع تنفيذ الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس موضوعا تبدي فيه كوريا الجنوبية رأيها. إنها مسألة تخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة نتجت عن سياسة الولايات المتحدة العدائية والخطر الجديد الذي تشكله لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.11) وأود أن أضيف نقطتين بصفتي الوطنية بشأن المناقشة المواضيعية المتعلقة بالأسلحة النووية.

إن سلوفينيا تؤيد بقوة تعددية الأطراف الفعالة. ونتشاطر رؤية بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونرى أن العالم الخالي من الأسلحة النووية ينبغي ألا يكون مجرد رؤية، بل هدفا ملموسا وغاية لجهودنا. في ذلك السياق، نثني على السيد أوباما رئيس الولايات المتحدة لرؤيته التي قدمها في العديد من البيانات.

وخلال المناقشة التي جرت أمس واليوم، استمعنا إلى العديد من النقاط الجيدة، أساسا بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما بشأن مفهوم مستوى الدولة – الذي نؤيده بالطبع – ومنع استخدام الأسلحة النووية من قبل الإرهابيين، والمسائل المتصلة بعدم الامتثال، كما في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتشاطر العديد من هذه الشواغل، ولكن نظرا لضيق الوقت نود أن نقتصر في ملاحظتنا على ثلاث مسائل.

أولا، تعتقد سلوفينيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تظل إطار جهودنا الرامية إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. نؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى جعل المعاهدة معاهدة عالمية ولكافة الركائز الثلاث للمعاهدة. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح. وتتطلع سلوفينيا إلى المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار، وترى أن تحقيق نتائج إيجابية أمر ممكن. ونرحب بأن جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي تم الاتفاق عليه، ونأمل أن يحدد رئيس المؤتمر الاستعراضي في أقرب وقت، وسنجمع الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج موضوعية من المؤتمر. كما تؤيد

سلوفينيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها السفير لايافا ممثل فنلندا وفريقه للإعداد للمؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا، نحن ما زلنا نعتقد أن المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ينبغي أن تكون أولوية أولى للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح النووي. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. ونأمل في أن ييسر فريق الخبراء الحكوميين الذي اجتمع للمرة الأولى في آذار/مارس في جنيف، بدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة الهامة التي يمكن التحقق منها، والتي ستكمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثالثا، يجب أن أتطرق إلى المبادرة الأخيرة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية. ونشكر النرويج والمكسيك على استضافة المؤتمرين المعنيين بهذه المسألة، ونرحب بمناقشة على الآثار الإنسانية المترتبة عن استخدام الأسلحة النووية، الأمر الذي عمل على توسيع نطاق فهمنا لتلك الظاهرة. تابعت سلوفينيا المناقشة باهتمام منذ انعقاد المؤتمر الأول في أوسلو، وتتطلع إلى مناقشة شاملة ومثمرة في المؤتمر المقبل الذي سيعقد في فيينا أوائل كانون الأول/ديسمبر.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أشكركم مجددا على إدارتكم الحكيمة لأعمال اللجنة الأولى لهذه الدورة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنضم للبيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا الموقر بالنيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

يؤكد وفد بلدي أن التخلص من الأسلحة النووية بالكامل هو الضمانة الوحيدة لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها، ومن هنا، تأتي أهمية العلاقة بين نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. فكلاهما أساسيان للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إننا نؤكد على أن ما صدر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استنادا إلى قرار مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥، يحتم على المجتمع الدولي العمل تجاه تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية. أسوة بجميع دول المنطقة، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)؛ ولقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(53)RES/17 لعام ٢٠٠٩ إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة وذاك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين. وتكريسا لمبدأ منع الانتشار النووي.

ندرك جميعا أن إسرائيل، بحكم الحماية التي يقدمها لها حماتها من المساءلة، ليست طرفا في أي من المعاهدات والاتفاقيات التي تحكم موضوع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل سواء الكيميائية أو البيولوجية، وكذلك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. لقد تأسس برنامج إسرائيل النووي، كما تعرفون، في الخمسينات من القرن الماضي بالتعاون مع فرنسا آنذاك. وعلى إثرها، قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بمفاعل لإنتاج اليورانيوم في أوائل الستينيات من القرن الماضي. كما زودتها أيضا بدفعة من الصواريخ المتوسطة المدى لتركيب رؤوس نووية عليها. هذا بالإضافة إلى دول أوروبية أخرى وغربية ساهمت مساهمة فعالة في برنامج إسرائيل النووي. أكثر من نصف قرن من الزمن، والبرنامج الإسرائيلي النووي ماثل أمام أعين الجميع سلاحا، وتجاربا نووية وتهديدا صريحا باستخدام السلاح

النووي ضد بعض الدول العربية والإسلامية. أكثر من نصف قرن من الزمن، ولا تزال هناك دول ترفض وتمعن في رفضها الالتفات لذلك البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي، الذي يمثل الوحيد النووي الأوحد في منطقة الشرق الأوسط. أكثر من نصف قرن من الزمن، وإسرائيل تتبع ما تسميه سياسة الغموض النووي، بموجب التفاهم الإسرائيلي الأمريكي الذي يعود لعهد إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جونسن. أكثر من نصف قرن من الزمن، من اللامبالاة الدولية التي أسهمت في تنامي قدرات إنتاج اليورانيوم في مفاعل ديمونة الإسرائيلي، لا مبالاة مكنت إسرائيل من إنتاج ما يزيد عن ٨٤٠ كيلوغرام من اليورانيوم المستخدم لأغراض العسكرية، أي ما يكفي لصنع ما يزيد عن ٢٠٠ رأس نووي.

هذا الغموض النووي جعل عددا من القوى الدولية التي يتمتع بعضها بالعضوية الكاملة في مجلس الأمن في هذه المنظمة الموقرة، جعلها تصم آذانها عما نشره المهندس الإسرائيلي موردخاي فعنونو، والذي كان يعمل في مفاعل ديمونة وقام في عام ١٩٩٦، بنشر مقالا عن برامج إسرائيل النووي في صحيفة الصنداي تايمز البريطانية.

فعنونو لم يكن الوحيد الذي صرّح علنا بامتلاك إسرائيل لبرنامج نووي متطور، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إيهود أولمرت، في مقابلة له مع قناة تلفزيونية ألمانية بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ امتلاك إسرائيل للسلاح النووي. وكل هذه الإعلانات الصريحة والعلنية عن برنامج إسرائيل النووي لم تكن كافية للدول التي تدّعي حرصها على عالمية معاهدة عدم الانتشار لكي تطالب إسرائيل بالتخلي عن هذا البرنامج الذي يهدد أمن منطقتنا وشعوبها وأمن العالم برمته. هذه الدول المنافقة ارتأت أن توجه اللوم لدول أخرى في الشرق الأوسط من خلال التطرق لادعاءات باطلة لا أساس لها من الصحة. إن مبدأ ''المعايير المزدوجة'' لم يعد هو النهج المتّبع عند الحديث أو التعامل مع منطقتنا. ففي حقيقة الأمر هناك ''معيار واحد'' لدى تلك الدول وهو الوقوف في وجه كل ما يهدد إسرائيل، وإفشال كل ما يحرج إسرائيل.

كانت معظم دول العالم تتطلع إلى انعقاد ونجاح المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي كان من المقرر عقده نهاية عام ٢٠١٢ في هلسنكي، فنلندا، إلا أن إعلان إسرائيل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عدم المشاركة في المؤتمر المذكور أدى إلى إفشاله. وتؤكد بلادي على ضرورة عقد هذا المؤتمر قبل نهاية هذا العام، وقبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة العام المقبل.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف

في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاق الذرية، وأن تقوم الوكالة بمهمتها في تيسير التعان بين الدول في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، لا تزال بعض الدول الأعضاء تحاول تفسير نص المعاهدة بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

ختاما، وانطلاقا من القناعة بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان، وبناء على إيمانها الراسخ بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل كافة، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فقد انضمت بلادي سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة لعام

١٩٩٢، وقامت بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها للاتفاقية وأنجزتها بنجاح رغم الظروف الأمنية الصعبة للغاية. كما أنها ملتزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية. إن الخطوة التي قامت بها سوريا تأتي مقدمة لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى كافة في الشرق الأوسط، وذلك في رسالة واضحة لإسرائيل ومن يقف وراءها، أن سياسة ما يدعى بـ ”الغموض النووي“ باتت مكشوفة للجميع، وأنه لا يمكن الاعتداد بها بعد اليوم كذريعة لعدم تنفيذ استحقاقات نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

السيد شقوري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): استجابة لطلبكم، السيد الرئيس، سأدلي بنسخة مختصرة من بيان وفد بلدي.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/69/PV.10) وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11)، ويود أن يشدد على ما يلي بصفتنا الوطنية.

يقتضي ضمان الأمن الجماعي التخلي عن الانتشار والالتزام بتحقيق نزع السلاح. وإن فشلنا في تحقيق ذلك، فإن خطر حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل لن يعد افتراضيا. وما زلنا نؤمن بأنه ليس بوسع الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل أن تكفل الأمن أو الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. بل على النقيض من ذلك، فإن كفالة الأمن للجميع تكمن في الحوار والاحترام المتبادل وتطوير الشراكات الاقتصادية القادرة على تعزيز التنمية البشرية المستدامة بطريقة فعالة.

إن الآثار التي لا رجعة فيها لاستعمال الأسلحة النووية على البيئة والحياة البشرية على حد سواء، تشكّل تحديا بالنسبة لنا جميعا وتحثنا على بذل جهود جادة نحو حظر هذه الأسلحة. وما تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا تخضع لحظر معياري عالمي. ويرحب المغرب بعملية المؤتمر بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وسيواصل المشاركة فيها. ونأمل أن يوفر المؤتمر المتوقع عقده في فيينا زخما جديدا لتلك العملية كي يمكّنها من تعزيز الجهود الرامية إلى التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

ولذلك السبب أيضا يؤيد المغرب البيان الذي أدلت به نيوزيلندا باسم عدد متنامٍ من البلدان المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية (انظر A/C.1/69/PV.11).

وإن من واجبنا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. لقد اعتمد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ خطة عمل تتضمن ٢٢ تدبيرا لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل على نحو يمكن التحقق منه. ويكتسي تنفيذ خطة العمل وجميع الالتزامات المتعهد بها أهمية بالغة. ونأسف لعدم إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ التدابير المتفق عليها في عام ٢٠١٠. ونرى أننا ما زلنا بعيدين من الشروع في عملية نزع السلاح بغية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بالرغم من الجهود المبذولة في ذلك الصدد.

إن التدابير الموصى بها في القرارات الصادرة عن المؤتمرات الاستعراضية إنما هي عقود مبرمة، ومن شأن الامتثال التام لها أن يمكّننا من المضي قدما معا نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار. وينبغي تعزيز الجهود لأجل ضمان نجاح عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولن يتحقق النجاح الحقيقي بمجرد إعادة تأكيد المبادئ والالتزامات التي تم التعهّد بها. وبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون المؤتمر المتوقع عقده في أيار/

مايو ٢٠١٥ بمثابة فرصة لإحداث طفرة في الدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك فيما يتعلق بنزع السلاح.

لقد أثبت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، وإعلان الوقف الاختياري للتجارب النووية تنامي، وعي المجتمع الدولي بضرورة إنهاء هذه التجارب وتمهيد السبيل لنزع السلاح العام والكامل عن طريق وضع حد للتطوير النوعي للأسلحة النووية. غير أن تحقيق ذلك الهدف لا زال يعتمد على بدء نفاذ المعاهدة وتحقيق عالميتها تماما كي يتم حظر التجارب النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منه.

إن مصادقة القوى النووية على المعاهدة لأمر هام للغاية لتحقيق ذلك الهدف. ومن شأن إضفاء الطابع العالمي عليها أن يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ويساعد على إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ويعرب المغرب عن شعوره بالارتياح إلى التصديقات الجديدة على المعاهدة، ويأمل أن يحدث هذا الزخم الأثر المطلوب على البلدان الأخرى المدرجة في المرفق ٢، كي تصدّق على المعاهدة في نهاية المطاف.

والمغرب على اقتناع راسخ بأن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية يعتمد على كفاءة آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح. ولا تزال فعالية تلك الآليات تعتمد على الإرادة السياسية للدول والوفاء بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التشديد على أن فعالية معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار تقتضي التنفيذ الفعال لجميع أحكامها بطريقة نزيهة وشاملة للجميع.

السيد معيني (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي (انظر A/C.1/69/PV.11).

إن جمهورية تنزانيا المتحدة تدعم نزع السلاح النووي دعما كاملا مثلما ورد في البيان الذي أدلت به خلال المناقشة العامة بشأن الأسلحة النووية والأمن الدولي (انظر A/C.1/69/PV.5). ونحن نعتقد أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية هي القضاء عليها بشكل تام وكامل.

وتلتزم جمهورية تنزانيا المتحدة التزاما قويا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار)، وتشدد على الحاجة إلى تنفيذها بصورة متوازنة وعادلة. وبغية تحقيق غرض المعاهدة، نؤكد على الدور الحيوي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتهيئة بيئة مواتية للتعاون تجاه المسائل النووية. لذلك، ندعو الوكالة إلى كفالة توفير التعليم بشأن التكنولوجيا النووية لجميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وبحسن نية ودون تمييز، ونحث البلدان ذات الترسانات النووية على الامتثال لأحكام معاهدة عدم الانتشار.

ويشيد وفدي بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فهذه المبادرات هي مساهمة قيّمة في مجال السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة الدعوة إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

إن الدول غير النووية ما فتئت تعرب عن قلقها منذ فترة طويلة للدول النووية، وتدعوها إلى تقديم الضمانات إزاء عدم استخدامها الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويأسف وفدي لأن هناك إحجاما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية عن تقديم مثل هذه الضمانات. وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية تنزانيا المتحدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها وإبرام اتفاق ملزم قانونا.

ولا تزال جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة بالقضاء التام على الأسلحة النووية. كما ندعو جميع الدول إلى التقيّد بالركائز الثلاث الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. ومن خلال التغلب على هذا التحدي، يمكننا إنقاذ العالم من خطر وقوع كارثة نووية أخرى.

السيد سواكاي (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذت بالاو الكلمة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة الرئيس على تعيينه رئيسا للجنة الأولى، وأن أؤكد كامل دعم وفدي له بغية أن تتكلل نتائج عمله بالنجاح.

تؤيد بالاو البيان الذي أدلى به ممثل فيجي (انظر A/C.1/69/PV.12) باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وترغب في إضافة الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إن بالاو تفتخر بأن دستورها يمنع وضع الأسلحة النووية على أراضينا. ونحن نؤيد تأييدا كاملا جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها بشكل كامل وشامل. وعلى غرار دول أخرى في المحيط الهادئ، لدينا مصلحة خاصة في النهوض بترع السلاح النووي، لأن منطقتنا شهدت مباشرة الأثر المدمر الناجم عما يزيد على ٣٠٠ تفجير من تفجيرات التجارب النووية التي قامت بها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة طوال خمسة عقود من الزمن. ونحن نتضامن مع جمهورية جزر مارشال – الأمة التي تعرضت بشدة لتلك الاختبارات – في إجراءاتها القانونية أمام محكمة العدل الدولية، بهدف حمل الدول المسلحة نوويا على الوفاء بالتزامها القانوني تجاه نزع السلاح.

ومثلما أظهر بجلاء المؤتمران المعنيان بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، اللذان انعقدا في النرويج والمكسيك مؤخرا، لا بد أن نضاعف جهودنا لحظر أسلحة الرعب والدمار الشامل الفتاكة هذه والقضاء عليها. ونحن نشيد بالحكومتين النرويجية والمكسيكية على دورهما القيادي في هذه المبادرة، ونتطلع إلى المشاركة بشكل بنّاء في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في النمسا هذا العام.

وتؤمن بالاو إيمانا راسخا بأن الوقت قد حان لعملية دبلوماسية جديدة ترمي إلى التفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لا يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، وإنما يحظر أيضا إنتاجها، ونشرها، ونقلها، وتخزينها. وعن طريق حظرنا للأسلحة النووية، نكون قد قلّلنا من قيمتها ووصمناها بالعار، الأمر الذي يشكل خطوة أولى ضرورية نحو القضاء التام عليها. وحسبما قال رئيس المؤتمر الذي انعقد في المكسيك، إن حظر أسلحة معينة يسبق عادة القضاء عليها.

ومن شأن معاهدة حظر الأسلحة النووية أن تضع الأسلحة النووية على قدم المساواة القانونية مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تمّ حظرها حظرا شاملا. وستكون معاهدة حظر الأسلحة النووية تدبيرا فعالا نحو الوفاء بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي بالاو طرف فيها. وينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن إبرام معاهدة الحظر حتى ولو رفضت الدول المسلحة نوويا المشاركة فيها. وإن إرساء حظر قانوني واضح على الأسلحة النووية من دون الدول المسلحة نوويا يظل له تأثير معياري قوي وفوائد ملموسة جدا، وهو يمثل خطوة هامة نحو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة ستجبر جميع الدول على رفض أي دور للأسلحة النووية في مذاهبها العسكرية. وسوف تمنع الدول من وضع الأسلحة النووية العائدة لحليف لها على أراضيها، مثلما تفعل خمس دول أوروبية حاليا. وهي ستحظر الاستثمارات في الشركات التي تقوم بتصنيع الأسلحة النووية.

وتدعم بالاو إجراء عملية تفاوضية تكون مفتوحة أمام جميع الدول، ولا يسع أحد عرقلتها. لهذا السبب، نرى أن مؤتمر نزع السلاح ليس المنتدى المناسب لهذه المفاوضات.

ونحن ندعو إلى عملية مماثلة لتلك التي أدت إلى اعتماد اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن نعمل أيضا على التصدي للأسباب الجذرية لوجود الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك التسلّط على الآخرين، والميل إلى إبادة الآخرين، وعدم الرغبة في العمل من أجل السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بتكرار الكلام عن استعداد بالاو وعزمها تجاه الانضمام إلى عملية دبلوماسية ترمي إلى التفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية مرة واحدة وإلى الأبد. وينبغي أن تبدأ هذه العملية في الوقت المحدد لإحياء الذكرى السنوية السبعين لإلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، أي في آب/أغسطس ٢٠١٥.

السيدة سيهايك – سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): سأحاول الإيجاز. إن سياسة إسرائيل في المجال النووي ما فتئت تتصف دائما بالمسؤولية وضبط النفس، وتنسجم مع الأهداف والمبادئ الأساسية لعدم الانتشار، بما في ذلك تلك الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما ظهر بوضوح في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة، من المؤسف أن معاهدة عدم الانتشار لا توفر ضمانة تجاه تنفيذ مبادئ عدم الانتشار والالتزام بها، ولا تعالج التحديات الأمنية الفريدة في منطقتنا. فهذه المعاهدة لم تمنع بالتأكيد ارتكاب انتهاكات كبيرة للالتزامات الواردة فيها من جانب عدة دول أعضاء شرق أوسطية، ولم تواجه بما فيه الكفاية تلك الانتهاكات بعد اكتشافها. والواقع أن فشل خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ في التصدي للملف النووي الإيراني مثال واضح على ذلك.

ويجدر التشديد على أن الانضمام إلى المعاهدة ليس هدفا في حد ذاته، وأن الأهمية الحاسمة تكمن في أن تلقى هذه المعاهدة الاحترام من البلدان التي تنضم إليها. والدعوات إلى التقيد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار يجب تقييمها إزاء الخصائص المحددة لمنطقة الشرق الأوسط، ولاسيما حقيقة أن الغالبية العظمى من أعضاء المجموعة العربية لا تزال ترفض الاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة. فعلى سبيل المثال، عندما انضمت سوريا إلى معاهدة عدم الانتشار، ذكرت على وجه التحديد أن انضمامها لا يعني الاعتراف بإسرائيل، وبالتالي لا يوجد التزام تجاهها.

وفي هذا السياق، من الواضح أن إسرائيل يجب أن تولي الاعتبار الواجب لحقيقة أن أربعا من كل خمس حالات انتهاك لمعاهدة عدم الانتشار وقعت في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا في العراق، وليبيا، وإيران، وسوريا.

والحالة الخامسة للانتهاك الصارخ للمعاهدة، ألا وهي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ضالعة بشدة في الانتشار النووي وانتشار القذائف التسيارية في الشرق الأوسط مع البلدان السالفة الذكر.

وما فتئت إسرائيل تتبع نهجا وسياسة عمليين وواقعيين في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة. وهما يستمدان جذورهما من إيمانها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة ينبغي أخذها في الاعتبار ومعالجها بصورة واقعية في السياق الإقليمي. وتؤكد رؤية إسرائيل وأهدافها الطويلة الأجل للأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط على العلاقات السلمية الدائمة والمصالحة وحسن الجوار والحدود المفتوحة والثقة بين الأطراف الإقليمية باعتبارها معالم رئيسية على طريق إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها على نحو يمكن التحقق منه بصورة متبادلة في نهاية المطاف. وقد أثبتت التجربة الدولية أن إنشاء منطقة من هذا القبيل

لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة عبر مفاوضات مباشرة وبناء توافق في الآراء. والشرق الأوسط، بجميع تعقيداته، لا يمكن بالتأكيد أن يكون استثناء لذلك.

وحقائق الواقع المثيرة للقلق في الشرق الأوسط تفرض اتباع نهج عملي تدريجي، مع مراعاة الهدف المتمثل في إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة بين جميع الدول في المنطقة. وهذه عملية تدريجية بطابعها. ولا يمكن أن تبدأ إلا بترتيبات متواضعة لتنفيذ لتدابير لبناء الثقة وبناء الأمن من أجل بناء الثقة اللازمة للشروع في مهام أمنية تعاونية أكثر طموحا.

وللأسف، لا يوجد حاليا حوار أمني إقليمي في الشرق الأوسط، كما لا توجد آلية لتنفيذ تدابير لبناء الثقة ونزع فتيل التوترات. وفي منتصف التسعينات من القرن الماضي، أوفى الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي بذلك الغرض لفترة وجيزة. ولكن من الواضح أنه لا يمكن لتصويت بالأغلبية على قرارات منحازة في المحافل الدولية أن يشكل بديلا للحوار والتعاون المباشرين والشاملين بشأن الأمن الإقليمي.

وإسرائيل، من جانبها، قد أعربت مرارا وباحترام عن التزامها بالحوار الصادق والصريح مع البلدان المجاورة لها بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي. ووفقا لذلك، شاركت إسرائيل، وعلى مستوى دبلوماسي رفيع ورسمي، في خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف عقدها وكيل وزير الخارجية الفنلندي لايافا في سويسرا بمشاركة العديد من الأطراف الإقليمية. واختارت إيران وسورية عدم المشاركة بالمرة في تلك المشاورات.

وبينما أظهرت إسرائيل التزامها الصادق بعملية الحوار المباشر وبناء الثقة في المنطقة، فإن جيراننا العرب ملتزمون، للأسف، بالقرارات التي تبعث على الفرقة المُتخذة في هذه اللجنة، مثل ذلك المعنون ”خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط“، والذي يسعى إلى إحراج إسرائيل وإفرادها بالذكر. ورفض المؤتمر العام الثامن والخمسون للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضوح قبل بضعة أسابيع فقط مشروع قرار مماثل، بعنوان ”القدرات النووية الإسرائيلية“، كانت مجموعة الدول العربية قد قدمته إلى الوكالة. والتصويت ضد هذه القرارات هو تصويت لصالح التسامح والحوار.

وإسرائيل تأسف لأن المجموعة العربية اختارت طريق المواجهة بدلا من طريق التوفيق، الأمر الذي لا يخدم سوى مصالح سياسية قصيرة النظر. وذلك القرار يعرقل احتمالات تحسين البيئة الأمنية في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الموقف العربي السلبي، ما زالت إسرائيل ملتزمة بالمشاركة بصورة مباشرة مع جيرانها العرب، كما فعلت في السنوات الماضية من خلال المشاركة في المشاورات المتعددة الأطراف. وقد وافقنا على المشاركة في جولة مشاورات أخرى اقترحها وكيل وزارة الخارجية الفنلندية لايافا، وندعو جيراننا إلى الالتزام بالحوار المباشر على أساس مبدأ توافق الآراء. وسيظل ذلك النوع من المشاركة عاملا حاسما في كسر الجمود الذي تسببت فيه المجموعة العربية الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

وقبل الانتقال إلى المجموعة التالية، أعطي الكلمة الآن لأولئك الذين طلبوا الكلمة لممارسة حق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن مدة البيان الأول لا تتجاوز ١٠ دقائق وأن البيان الثاني يقتصر على خمس دقائق.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اضطررنا لأخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد حتى لا نعطي انطباعا بأن الاتهامات السافرة الموجهة ضد روسيا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تتضمن ذرة من الحقيقة.

بادئ ذي بدء، لقد أثيرت مسألة الالتزامات المقطوعة بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ بخصوص الضمانات الأمنية الممنوحة لأوكرانيا في أعقاب انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أنصح أولئك الذين قرروا اعتماد هذا النهج في التفكير بالاطلاع على نص تلك الوثيقة. ويتعلق حكم رئيسي في المذكرة بما يسمى بالضمانات السلبية – وبعبارة أخرى، الالتزام بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وأنا على يقين من أن أي إنسان عاقل لا يمكن أن يصل إلى حد الادعاء بأن هذا الالتزام قد انتُهك.

ثانيا، في ما يتعلق بالقرم، فإن خسارة أوكرانيا لسلامتها الإقليمية لم تكن نتيجة تدخل أجنبي، ولكن أزمة سياسية داخلية في أوكرانيا نفسها. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الخلط بين ذلك ومذكرة بودابست. وينبغي ألا ننسى أنه في نفس الوقت الذي اعتمدت فيه المذكرة في بودابست، اعتمد قادة روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا أيضا بيانا مشتركا أكدوا فيه على أهمية الالتزامات المقطوعة في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تهدف إلى مكافحة تنامي النزعة القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية. وقد انتهكت أوكرانيا تلك الالتزامات. كما أنها لطالما شجعت نمو نزعة قومية متطرفة وشرسة للغاية. بل أن البرلمان الأوروبي وصل في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى حد اعتماد قرار خاص يتعلق بالحالة في أوكرانيا والذي أكد، في جملة أمور، على أن الطابع العنصري والمعادي للسامية والذي ينطوي على كراهية الأجانب لعدد من الأحزاب السياسية في أوكرانيا يتعارض مع القيم والمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي.

وبعد الانقلاب غير الدستوري المسلح والإطاحة العنيفة برئيس أوكرانيا المنتخب بصورة شرعية، فإن تلك القوى تحديدا هي التي تولت الحكم في كييف في شباط/فبراير ٢٠١٤. وتسببت النزعة القومية المتطرفة لتلك القوى في تحطيم وحدة أوكرانيا فعليا وفي دفع منطقة بأسرها لنبذ الوفاق بالمعنى الحرفي للكلمة. ونتيجة لذلك، وفي ١٦ آذار/مارس، صوت ٩٧ في المائة من الناخبين في استفتاء عام، جرى بحضور مراقبين دوليين في جميع أنحاء شبه جزيرة القرم، مؤيدين لاستقلال القرم عن أوكرانيا وعودتها إلى الاتحاد الروسي. وفي عام ١٩٩٤، في بودابست، فإن روسيا، بالطبع، لم تلتزم بأي شكل من الأشكال بإجبار أي جزء من أوكرانيا على البقاء ضمن تكوينها دون إرادة السكان المحليين. وأحكام مذكرة بودابست، كما نعلم، لا تشمل ظروفا نشأت نتيجة عمليات اقتصادية أو اجتماعية واقتصادية داخلية. وبخصوص الكلام الأجوف عن حدوث شكل من أشكال العدوان، أشير إلى أن إعادة توحيد القرم مع روسيا قد تمت من خلال استفتاء عام مباشر ودون إطلاق رصاصة واحدة.

وبالإجمال، لقد سبّب ذلك بالغ القلق لأن السلطات الحالية في كييف، إلى جانب أوليائها في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لم تتعلم الدروس مما حدث. ولسبب ما، عندما أقدمت أثناء الانقلاب الذي قامت به الحكومة على قتل ممثلين للقانون والنظام، وصادرت وأحرقت مكاتب حكومية في كييف، وصفت ذلك بأنه نضال من أجل الديمقراطية. وفي وقت لاحق، عندما وقف الشعب المسالم في جنوب شرق أوكرانيا للدفاع عن حقوقه وسلامة أسَره من المتطرفين الذين استولوا على السلطة في كييف، تمّت تسميتهم مباشرة بالانفصاليين، وحتى بالإرهابيين.

وبدلا من الدخول في حوار مع الشعب في جنوب – شرق أوكرانيا من أجل الحفاظ على وحدة البلد وحل الأزمة السياسية الداخلية، هاجمت السلطات الجديدة في كييف على نحو مروّع السكان المدنيين بقواتها المسلحة النظامية، بما في ذلك الطائرات، والدبابات، والمدفعية الثقيلة، وقاذفات

الصواريخ المتعددة، والقذائف التسيارية. وفاجأ الجيش الأوكراني السكان المدنيين في منطقتي دونتسك ولوهانسك بقسوة أعماله. ودامت المذبحة التي تعرّض لها المدنيون – نساء، وأطفال، ومسنّون، وأشخاص من ذوي الإعاقة – مدة ستة أشهر. وتمّ في كل مكان ارتكاب أعمال عنف ونهب، وجرى بشكل منهجي تدمير البنية التحتية المدنية، والمستشفيات، ودور الحوامل قبل الولادة، والمدارس، ودور الحضانة، ودور المسنّين. وفي بعض الأماكن، تعرّض ببساطة كل شيء حي للحرق تماما. إن ذلك كله يحدث الآن، في القرن الحادي والعشرين، على أرض دولة أوروبية كبيرة جدا يُحتمل أن تكون غنية بالموارد، وقد تم وضعها قسرا تحت سيطرة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

والجدير بالذكر أن جميع جرائم الحرب هذه ضد الإنسانية، وما يصل منها إلى مرتبة الإبادة الجماعية للسكان في جنوب شرق أوكرانيا، لا تزال تحظى من جانب ما يسمى البلدان الديمقراطية الغربية بالتغطية عليها بعناية، وهي توصف حتى في كثير من الحالات بأنها لا تقع ضمن نطاق القانون الإنساني الدولي. ويبدو أن اللقاح المضاد لطاعون النازية البنّي الذي تم اكتشافه خلال الحرب العالمية الثانية أخذ يفقد فعاليته في عدد من البلدان. ومن المؤسف للغاية أن هذا الكابوس النازي برمته يحل علينا هنا في منتدى اللجنة الأولى.

وثمة شيء واحد بوجه خاص ينبغي فهمه. فبالنسبة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إن الناس الذين أيدوا الانقلاب ضد الحكومة في كييف هم مجرد موضع للمساومة في استراتيجيتهما الجغرافية – السياسية، في حين أن أوكرانيا هي دولة عزيزة جدا على روسيا – جزء من وطننا وثقافتنا وتاريخنا؛ وهي المكان الذي يعيش فيه أناس لديهم روابط أسرية وثيقة جدا مع روسيا. يجب ألاّ ننسى ذلك على الاطلاق، ويجب أن نتذكر دائما أن أوكرانيا قريبة جدا إلى قلب روسيا. واعتذر عن الوقت الطويل الذي استغرقته في ردّي هذا.

السيد أن يونغ – جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي لا يسعه أن يتقبّل تأكيد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنّ الردع النووي الذي يسعى بلده إليه موجه ضد الولايات المتحدة بدلا من جمهورية كوريا. فكم مرة هددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق النار على جمهورية كوريا، أو باستخدام جهاز نووي في أي وقت؟ وثمة تناقض ذاتي من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما تقول أشياء متغايرة تماما في أماكن مختلفة.

وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألاّ تستخدم المناورات الدفاعية السنوية المشتركة الشفافة التي تجريها جمهورية كوريا والولايات المتحدة كذريعة لاستفزازاتها المتواصلة. فلقد أجرت ثلاث تجارب نووية وأربع تجارب تتعلق بالصواريخ الباليستية البعيدة المدى، وواصلت تلك الاستفزازات في هذا العام بإجراء عدة عمليات إطلاق للقذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى. وهذه الحقائق لا تحتاج إلى برهان. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تسبب التوترات في المنطقة فحسب، وإنما عملت على تصعيدها أيضا.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود بإيجاز ممارسة حق اليابان في الرد على البيان الذي أدلى به زميلنا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فمن دون الخوض في التفاصيل، تود حكومة اليابان، إلى جانب المجتمع الدولي، أن تحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الالتزام التام بجميع التزاماتها وتعهداتها الدولية المتعلقة بالمسائل قيد المناقشة.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): لدى اغتنامي هذه الفرصة لممارسة حق الرد، أود مجرد أن أتشاطر وإياكم بعض المعلومات

التي تبيّن مباشرة الوضع الخطير جدا الذي تعيشه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمة الكورية بأسرها.

وفقا لمذكرة أصدرها وزير الدفاع السابق في الولايات المتحدة، ليون بانيتا، بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، فقد أبلغ السلطات الكورية الجنوبية عزم الولايات المتحدة على استخدام الأسلحة النووية لمواجهة حالات الطوارئ في شبه الجزيرة الكورية. وهو أعلن أنه تلقى في عام ٢٠١٠، عندما كان مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة، تقريرا من قائد قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية آنذاك مفاده أن سيناريو الحرب ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شمل برنامجا لاستخدام القنابل النووية.

هذا مجرد دليل آخر على التهديد النووي الخطير الذي تشكله الولايات المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والمعلومات التي تكشفت أثبتت سياسة الابتزاز النووي التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عقود من الزمن، وخطورة تحركاتها المتصاعدة بشن حرب نووية ضد بلدي. والولايات المتحدة، من خلال سياسة الابتزاز النووي التي تنتهجها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تشكل تهديدا نوويا لها منذ الخمسينات. وقد تم الكشف عن العديد من السيناريوهات المتعلقة بشن هجوم نووي خلال تلك الفترة، بما في ذلك خطة العمليات A-53 لعام ١٩٥٣، وخطة العمليات A022-02 في الآونة الأخيرة.

إن التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة، على طريقة قطاع الطرق، ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد بات تهديدا نافذا. وهذه حقيقة إضافية أخرى تُظهر أن الابتزاز النووي من الولايات المتحدة بهدف العدوان والهيمنة دخل مرحلة القيام بضربات عملية تذهب إلى أبعد من مستوى التهديدات. ومع مرور كل يوم، تثبت صحة الخط الذي تتبعه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو يتمثل في التعزيز المتزامن لسلاحها النووي وبنائها الاقتصادي. وأود أيضا مجرد دعوة ممثل كوريا الجنوبية إلى التفكير بعناية في ما هو جدير بأمته، وفي ما يلحق العار بها.

السيد أن يونغ – جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): لن أدحض الاتهامات التي لا أساس لها الموجّهة من جانب زملائي ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أود أن أذكّرهم بأن المجتمع الدولي بأسره يدعم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبأن البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ينص بوضوح على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجبرة على التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم. فليس بوسع كوريا الشمالية أن تكسب شيئا من تطوير برنامجها النووي، ومواصلة أعمالها الاستفزازية وزعزعة الاستقرار.

السيد كيم جو سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوضّح مرة أخرى أننا لم نعترف أبدا بأي قرار من القرارات التي يعوّل ممثل كوريا الجنوبية عليها كثيرا.

مرة أخرى، فإن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هي نتاج السياسة العدائية والابتزاز النووي للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطالما واصلت الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيكون من الصعب أن نتوقع السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة الأوسع أو حل المسألة النووية هناك. يجري دفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية لتتطور في اتجاه معاكس لإزالة الأسلحة النووية نتيجة الإجراءات المتعمدة للولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، اللذين ينبغي أن يتحمل كل منهما المسؤولية كاملة عن النتائج المترتبة على ذلك.

لدي كلمة أخيرة لممثل كوريا الجنوبية. ينبغي ألا تنشغل كوريا الجنوبية بمسألة الردع النووي لدينا إنما ينبغي لها أن تنشغل بشدة جراء الوجود النووي للولايات المتحدة على ترابها، الذي يمكن أن يعرض شبه الجزيرة الكورية بأسرها لخطر كارثة نووية مدمرة. وأود أيضا أن أشير إلى قول كوري مأثور أثق بأن ممثل كوريا الجنوبية يعرفه؛ في هذه الحالة، من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن الأسلحة النووية.

نشرع الآن في قائمة المتكلمين في إطار مجموعة ”الأسلحة التقليدية“، حيث لدينا، كما ذكر من قبل، ما مجموعه ٥٨ متكلما في الجلستين المخصصتين لهذا البند. وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني، ينبغي لنا أن ننتهي من النظر في هذه المجموعة غدا. لا يمكننا أن نحقق هذا الهدف إلا إن عملنا معا لجعل الحدود الزمنية للبيانات فعالة – خمس دقائق للبيانات التي تدلى بالصفة الوطنية، وسبع دقائق عند التكلم باسم عدة وفود.

السيد إنسومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن موضوع الأسلحة التقليدية.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية. وتعرب حركة عدم الانحياز عن قلقها إزاء الإجراءات القسرية من جانب واحد وتؤكد ضرورة عدم فرض قيود بدون داعٍ على نقل هذه الأسلحة.

ولا يزال القلق البالغ يساور حركة عدم الانحياز إزاء طائفة واسعة من العواقب الأمنية والإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية الناجمة عن تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بشكل غير مشروع. وفي هذا الصدد، تلاحظ الحركة مع الارتياح نجاح عقد الاجتماع الخامس الذي تعقده الدول مرة كل سنتين من أجل النظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

تدعو الحركة جميع الدول، وخاصة الدول المنتجة الرئيسية، إلى كفالة أن توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقتصر فقط على الحكومات أو الكيانات المرخص لها حسب الأصول من الحكومات. وتشدد الحركة أيضا على ضرورة التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وتشدد في هذا الصدد على الأهمية الكبيرة للتعاون والمساعدة الدوليين.

وتقر الحركة بالاختلال الكبير في التوازن بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والتجارة فيها، وتدعو إلى إجراء الدول الصناعية لتخفيض كبير في إنتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والتجارة فيها بهدف تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين .

وتلاحظ حركة عدم الانحياز اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في الجمعية العامة بالتصويت (القرار ٦٧/٢٣٤ باء) في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتلاحظ الحركة أيضاً أن المعاهدة، التي فتح باب التوقيع عليها يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تهدف إلى تنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي انتظار دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، تدعو الحركة إلى تنفيذها تنفيذاً متوازناً وشفافاً وموضوعياً، والتوافق الصارم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحق المتأصل لكل دولة في الأمن وفي الدفاع الفردي أو الجماعي. وتؤكد أيضاً على أن التنفيذ ينبغي ألاّ يؤثر بأي شكل من الأشكال على الحق السيادي للدول في حيازة الأسلحة التقليدية وأجزاءها ومكوناتها وصناعتها

وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع عن النفس واحتياجاتها الأمنية.

وما برحت الحركة تشجب استخدام الألغام المضادة للأفراد في حالات النزاع، بما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني، وهو استخدام بنية تشويه المدنيين الأبرياء وقتلهم وترويعهم. وتهيب أيضا بجميع الدول القادرة على تقديم المساعدات المالية والفنية والإنسانية الضرورية لعمليات إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا اجتماعيا واقتصاديا إلى القيام بذلك، فضلاً عن ضمان إمكانية وصول البلدان المتضررة بصورة كاملة إلى التجهيزات المادية والتكنولوجيا والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام.

وتؤكد دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، مجددا التزامها بالتنفيذ الكامل لخطة عمل كارتاخينا، وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية إلى النظر في الانضمام إليها.

وتشجع دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معيَّنة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وبروتوكولاتها، الدول على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية وبروتوكولاتها.

وإذ تدرك الآثار الإنسانية السلبية لاستخدام الذخائر العنقودية، تعرب الحركة أيضا عن تضامنها مع البلدان المتضررة من الذخائر العنقودية، وتدعو إلى تقديم ما يلزم من المساعدة المالية والتقنية والإنسانية لعمليات إزالة الذخائر العنقودية غير المنفجرة.

وفيما يتعلق بالمتفجرات المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية، ولا سيما الألغام الأرضية، التي ما زالت تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعوق خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز، تدعو الحركة جميع الدول المسؤولة في المقام الأول عن زرع تلك الألغام وترك المتفجرات خارج أراضيها إلى التعاون مع البلدان المتضررة ودعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تبادل المعلومات والخرائط التي تبين مواقع الألغام والمتفجرات وتقديم المساعدة الفنية من أجل إزالة الألغام وتحمل نفقات إزالتها وتعويض هذه البلدان عن أي خسائر سببتها تلك الألغام.

وفي الختام، تشدد حركة عدم الانحياز على أهمية خفض النفقات العسكرية، وفقاً لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وتحث جميع الدول على تخصيص الموارد المتوفرة عن ذلك التخفيض للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في مجال مكافحة الفقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مالي لكي يعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.4.

السيد تراوري (مالي) (تكلم بالفرنسية): نأخذ الكلمة لكي نعرض، باسم دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروع القرار المعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“ (A/C.1/69/L.4).

بما أنني آخذ الكلمة لأول مرة، سيدي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الافتتاحية بصفتي الوطنية، إذ أود بداية أن أعرب لكم وأعضاء المكتب الآخرين عن التهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأن أعرب كذلك عن التأييد التام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا جمهورية نيجيريا الاتحادية وإندونيسيا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على التوالي، بشأن جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي المدرجة في جدول أعمالنا.

أما بعد، يود وفدي أن يؤكد مجددا ضرورة تعزيز تعددية الأطراف في سبيل المضي قدما في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. في الواقع، نحن نشعر بالأسف لتلاشي تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح، ولا سيما الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح والذي طال أمده. وعلى الرغم من الحالة المثيرة للقلق، يود وفد مالي أن يشير إلى بعض النجاحات الأخيرة ويحتفي بها، على سبيل المثال، دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في وقت لاحق هذا العام واعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس الذي تعقده الدول كل سنتين من أجل النظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في حزيران/يونيه.

وبالمثل، يرحب وفد مالي بعقد مؤتمر فيينا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في كانون الأول/ديسمبر المقبل، عقب المؤتمرين اللذين عقدا في أوسلو عام ٢٠١٣، وفي نايايريت، المكسيك، عام ٢٠١٤.

إنَّ ما سبق كان ملاحظات استهلالية أردت إبداءها بصفتي الوطنية.

في هذه السنة، نأخذ الكلمة مجدداً بالنيابة عن ١٥ دولة عضواً في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي: بنن، بوركينا فاسو، توغو، كابو فيردي، السنغال، سيراليون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا – بيساو، كوت ديفوار، ليبريا، النيجر، نيجيريا وبلدي مالي، لكي نقدم مشروع القرار السنوي بعنوان ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“. والدول التالية تشارك أيضا في تقديمه : إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية التشيكية، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، صربيا، غابون، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكاميرون، كرواتيا، كولومبيا، الكونغو، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، مدغشقر، المغرب، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا وهولندا.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وتداولها يواصلان تأجيج نيران النزاعات، ومفاقمة العنف، والإسهام في تشريد المدنيين، وانتهاك مبادئ وأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتغذية الإرهاب والجريمة المنظمة. والأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة هي الأسلحة الأكثر استخداماً في معظم النزاعات المسلحة الأخيرة، كما أظهرت الأزمات الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ليبيا، العراق، سوريا أو بلدي، مالي.

ومنع انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والقضاء على الاتجار غير المشروع بها لا يمكن أن يكون فعَّالاً إلاَّ إذا نُفِّذ بتآزر، عبْر التشاور والتعاون. ولهذا السبب ستقدِّم مالي هذا العام، بالنيابة عن دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروع القرار الذي قرأت عنوانه للتوّ. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وهو يسعى إلى توطيد الحكم الرشيد والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا، وتحسين الأمن الإقليمي بتعزيز المبادرات والجهود الإقليمية الجارية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع.

ومشروع القرار في جوهره، يدعو بشكل خاص المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني والمالي لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها من جهة، وإلى دعم تنفيذ اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي بدأ نفاذها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من جهة أخرى.

ويسرني في هذا الصدد أن أرحب بالدعم الكبير المقدَّم من الاتحاد الأوروبي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن خلال الإطلاق الرسمي لمشروع يُسمَّى ”دعم الاتحاد الأوروبي لولاية السلام والأمن والاستقرار الإقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا“، منَح الاتحادُ الجماعةَ ٥,٥٦ مليون يورو لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروعَين، بالإضافة إلى جهوده السابقة. والمشروع الذي أُطلِق أخيراً في أبوجا في ١٦ أيلول/سبتمبر، سيعمل أثناء فترته الممتدة ثلاث سنوات على إنشاء برنامج تجريبي لجمع الأسلحة في مجموعتين تغطيان ستة بلدان هي: شمال النيجر، مالي، نيجيريا وبلدان اتحاد نهر مانو، وبخاصة غرب كوت ديفوار، والمنطقة الحُرجية من غينيا، شرق ليبريا وشمال سيراليون.

وخارج منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، نعتقد أنَّ مشروع القرار الذي نقدِّمه يجسِّد رغبة بلدان عديدة في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم في إيجاد حل لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإننا نشكر الدول التي تؤيد كل سنة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق المشاركة في تقديم مشروع القرار، ونُذكِّر اللجنة بأنَّ القائمة تبقى مفتوحة لتوقيع أولئك الذين يريدون الانضمام إلينا.

السيد تالبوت (غايانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن ١٤ دولة عضواً في الجماعة الكاريبية. وبما أنني آخذ الكلمة للمرة الأولى في هذه اللجنة، فإنني أود أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ أعضاء المكتب الآخرين تهنئة حارة على انتخابكم، وأؤكد لكم ثقتنا ودعمنا.

إنَّ التجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية والاتجار المصاحب غير المشروع بهذه الأسلحة يواصلان التسبُّب بضرر ومعاناة لا يمكن إصلاحهما لملايين الأشخاص في أرجاء العالم. والتدفُّق دون ضابط للأسلحة يسهم في تأجيج النزاع وإذكاء الجريمة والعنف المسلح، فضلا عن الانتهاك الجسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونطاق هذه التدفقات عبْر القارية يفرض الحاجة إلى نهج منسَّق وكلي على مستوى عالمي، بغية معالجة أبعاده المتعددة بفعالية. ومثل هذا النهج يستدعي التزام جميع الدول، بمساعدة الشركاء الدوليين والإقليميين الآخرين. وبالنسبة إلى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بصورة خاصة، يشكِّل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً رئيسياً لأمن منطقتنا واستقرارها وتنميتها.

لذا، ترحب الجماعة الكاريبية ببدء النفاذ الوشيك للمعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة. وهذا التطور دليل هام على التزام المجتمع الدولي بأن ينظم بفعالية تدفق الأسلحة التقليدية. وبإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة، يُتوقَّع لها أن تُحدِث فرقاً كبيراً في سلامة وأمن شعوب منطقة البحر الكاريبي، وأن تكافح الجريمة عبْر الوطنية في المنطقة وخارجها.

إنَّ الجماعة الكاريبية فخورة بالدور القيادي الذي أدَّته المنطقة في التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة واعتمادها في ما بعد. وحتى تاريخه، صدَّقت على المعاهدة تسعٌ من دولنا الأعضاء، بينما وقَّعتها جميع الدول الـ ١٤. وكدليل إضافي على التزامنا بتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، عرضت إحدى دولنا الشقيقة، ترينيداد وتوباغو، استضافة أمانة المعاهدة في بورت – أوف – سبين. وفي هذا العرض تأييد واضح من الجماعة الكاريبية بأسرها. والجماعة تدعم أيضاً رغبة المكسيك في استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف لعام ٢٠١٥. ونتوقع للمؤتمر أن يُرسي الأساس اللازم للتنفيذ الفعال للمعاهدة.

والاختتام الناجح للاجتماع الخامس الذي تعقده الدول الأطراف في برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة

الصغيرة والأسلحة الخفيفة مرة كل سنتين، والذي عُقِد في حزيران/يونيه، أكَّد مجدداً التزام المجتمع الدولي بنهج شامل لتعزيز منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتقليصه والقضاء عليه على جميع المستويات. والجماعة الكاريبية ترحب بالاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية، التي نعتقد أنها تلبي الأهداف المنشودة في الاجتماع إلى حدٍّ كبير. وتشمل الوثيقة تدابير مفيدة لبناء قدرة الدول بغية ضمان التنفيذ العملي الفعال لبرنامج العمل. وإننا نرحب ترحيباً خاصاً بالتركيز على تعزيز دور المرأة في التنفيذ، بما في ذلك في إدارة المخزونات.

تدرك الجماعة الكاريبية أنَّ تنفيذ برنامج العمل يبقى غير متكافئ ضمن المناطق وعبْرها. وإننا نطالب بتعاون ومساعدة دوليين معزَّزين، بغية دعم الجهود الوطنية والإقليمية لضمان التنفيذ الفعَّال والواسع النطاق لبرنامج العمل. وتتعهَّد الجماعة الكاريبية بدعمها لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين المفتوح لعام ٢٠١٥ الممتد أسبوعا.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندعم استكشاف السبل التي يمكن من خلالها تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل بحيث يكمل كل منهما الآخر.

وقد أنشأت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الآليات المطلوبة لدعم نهج إقليمي منسق في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشمل تلك الآليات الوكالة التنفيذية للجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن، المكلفة بمهمة تنفيذ جدول الأعمال الإقليمي المعني بالجريمة والأمن. وأنشأت الوكالة أيضاً شبكة الجماعة الكاريبية لتبادل المعلومات الاستخباراتية، ولها دور ريادي في تطوير الشبكة الإقليمية للمعلومات الباليستية المتكاملة للمساعدة في تعقب الأسلحة النارية.

واستراتيجية الجماعة الكاريبية المعنية بالجريمة والأمن، المعتمدة في الاجتماع الرابع والعشرين فيما بين دورات مؤتمر رؤساء الحكومات، المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٣، تُصنف الأسلحة غير المشروعة ضمن أخطر التهديدات التي تواجهها المنطقة. وتقر الاستراتيجية بأن مفتاح الحل لهذه المشكلة يتمثل في تخفيض توفر الأسلحة والذخائر غير المشروعة بشكل كبير، وتشير كذلك إلى أنه لا يمكن للمنطقة أن تحقق نتائج ذات بال إلا بالعمل مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين، وبخاصة الدول مصدر تلك الأسلحة.

وإزاء خلفية الالتزام السياسي المتين، حققت الدول الأعضاء في الجماعة أيضا خطوات واسعة في تطبيق أرقى المعايير الدولية لإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتخزينها والتخلص الآمن منها. ونحن ممتنون للدعم الكبير من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية وشركائنا الثنائيين. وسنظل ملتزمين بمواصلة جهودنا الجماعية في هذا الصدد.

والجماعة الكاريبية ترحب باعتماد مابوتو + ١٥ وخطة العمل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٩ في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. ونحث على تنفيذ تلك الاتفاقية بالكامل. ومافتئت الجماعة الكاريبية تدعم أهداف الاتفاقية المعنية بالذخائر العنقودية من أجل وضع حد للآثار العشوائية لتلك الأسلحة، خاصة بالنسبة للسكان المدنيين. ونحيي انضمام بليز إلى الاتفاقية مؤخراً. كما نرحب بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الذخائر العنقودية خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف، الذي عقد في سان خوسيه، في أيلول/سبتمبر.

ختاماً، تكرر الجماعة الكاريبية استعدادها للعمل مع جميع الدول الأعضاء بطريقة بناءة في كل الجهود الرامية للتصدي للتحديات التي تواجهها نتيجة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والقضاء على الاتجار بها.

السيد رافينبرغ (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

تقر الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بإسهام برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والاختلاف النوعي الذي حققه لتقديم استجابة شاملة ومتعددة الأبعاد للمشاكل الناجمة عن هذه الأنشطة غير المشروعة. مع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الآثار المترتبة على الإنتاج والنقل والتداول غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة، وانتشارها غير المنضبط في أيدي المدنيين، الأمر الذي تكون له على عواقب مختلفة في كثير من المناطق ويشكل تحدياً للتنمية المستدامة لمجتمعاتنا. ونعرب مجدداً عن قلقنا إزاء الارتباط الوثيق القائم بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة.

والتنفيذ الفعال لبرنامج العمل مسألة ذات أولوية عالية وعاجلة بالنسبة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ونحن نعتبر مواصلة العمل من أجل تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين وبناء القدرات الوطنية أمر مهم، لأن طابعها الشامل والمتعدد الأبعاد يجعلها أدوات أساسية من أجل التنفيذ الفعال للتدابير الموصى بها في برنامج العمل.

وإذ نقر بالإسهام الذي يقدمه برنامج العمل، تود الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن تؤكد مجدداً أن الإشارة إلى مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها يجب أن تشمل بالضرورة الذخائر والمتفجرات. لذلك، فإننا نعتبر أن إجراء دراسة شاملة لتلك القضية أحد التحديات المتبقية لتنفيذ برنامج العمل. والدول أعضاء الاتحاد تعتبر الذخيرة، بما في ذلك المتفجرات، جزءاً أساسياً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. علاوة على ذلك، نكرر أن الطابع غير الملزم قانوناً لبرنامج العمل يشكل عقبة في طريق تنفيذه بشكل فعال.

وترى الدول الأعضاء في الاتحاد أن الدور المحوري لبرنامج العمل في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يستلزم وجود متابعة وثيقة ومستمرة لتنفيذه من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت خلال الاجتماع الخامس للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، المعقود في نيويورك في الفترة من ١٦-٢٠ حزيران/يونيه، من خلال اعتماد الوثيقة النهائية بتوافق الآراء. ونحن نعتبر ذلك الاجتماع فرصة ممتازة للتعمق في مناقشاتنا بشأن التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، وكذلك بشأن الوسم وحفظ السجلات والتعقب في إطار الصك الدولي للتعقب.

وإذ نضع في الاعتبار المسؤولية الأساسية للدول في مجال منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه عبر الحدود ومكافحته والقضاء عليه، في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقد أنشأت دول السوق والدول المرتبطة بها عام ٢٠٠١ الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخيرة من الأعضاء والأفراد المرتبطين، وذلك بهدف تبادل الخبرات الوطنية والعمل على مواءمة التشريعات الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية والذخائر، فضلاً عن تنسيق السياسات في هذا المجال. وأصبح ذلك المنتدى أداة مفيدة لتنسيق مواقف الدول الأعضاء والدول المرتبطة بها. وإلحاقاً بهذا البند من جدول الأعمال، فإن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية ما فتئت تعبر عن دعمها لكولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان على مبادرتها السنوية لتقديم مشروع قرار بعنوان ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“.

ومن جهة أخرى، تؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد على ضرورة معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية وتحويلها إلى السوق غير المشروعة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ باء). وتتوقع دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن هذا الصك الملزم قانونا والأول من نوعه بشأن تجارة الأسلحة يمكن أن يسهم في توفير استجابة فعالة للعواقب الوخيمة التي يمثلها الاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة بالنسبة لكثير من الشعوب والدول، وخاصة من خلال تسريب الأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول غير مأذون لها أو مستخدمين غير مصرح لهم، مرتبطين بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات في كثير من الأحيان.

ومن المنتظر أن تسهم تلك المعاهدة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وفي نفس الوقت، وترقباً لبدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد إلى تنفيذ المعاهدة بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية تحترم الحق السيادي للدول كافة في ضمان الدفاع عن النفس، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

والدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تؤكد مجدداً دعمها لجهود المجتمع الدولي من أجل تنظيم الذخائر العنقودية، وذلك بهدف الحد بشكل كبير من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لاستخدام تلك الأسلحة على المدنيين، وفقاً للقانون الإنساني الدولي. وبالمثل، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد تؤكد ضرورة القضاء على الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، فإنها تود أن تسلط الضوء على الجهود المبذولة في مجال إزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد في المنطقة والنتائج المحرزة في هذا المجال، وذلك بفضل التعاون القائم فيما بين بلداننا، وهو الحال بالنسبة لجهود إزالة الألغام المشتركة بين بيرو وإكوادور، وبين بيرو وشيلي. وتسلط الضوء أيضاً على المساعدة الدولية المقدمة من بلدان المنطقة في مجال إزالة الألغام، مثل المساعدة التي تقدمها البرازيل في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى.

والدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تعلق أهمية قصوى على النظر في التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في إطار اتفاقية أوتاوا.

وفي هذا الصدد، فإنها ترحّب بالوثائق التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود في مابوتو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وتعتبر أن خطة عمل مابوتو وإعلان مابوتو + ١٥ هما بمثابة خارطة طريق للدول لتعزيز آليات تنفيذ الاتفاقية والعمل بها.

وأخيراً، بإعلان أمريكا الجنوبية منطقة سلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكد رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عزمهم على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى إنشاء منطقة أمريكا الجنوبية الخالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومواصلة التفاوض على بروتوكول بشأن السلام والأمن والتعاون في إطار مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية.

وسينشر النص الكامل لهذا البيان على بوابة الخدمات الموفرة للورق PaperSmart لاطلاع الوفود.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق

الاستقرار والانتساب والمرشّح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة بأن معاهدة تجارة الأسلحة، التي تشكل معلماً هاماً، ستدخل حيز النفاذ رسمياً في كانون الأول/ديسمبر. وتحقق ذلك نتيجة عملية شاملة وجامعة يمكن للمجتمع الدولي أن يمتلك زمامها بشكل كامل. ونحن جميعاً سنستفيد منها أيما استفادة. فالمعاهدة ستسهم إسهاماً كبيراً في السلام والأمن الدوليين عن طريق وضع معايير دولية مشتركة قوية وفعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، مما يجعلها أكثر مسؤولية وشفافية ويحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وهي تمثل نجاحاً كبيراً لتعددية الأطراف الفاعلة. ونرحب ترحيباً حاراً بالتوقيعات والتصديقات المودعة حتى الآن من جميع المناطق وندعو كل الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تصبح من الموقعين على المعاهدة ومن الأطراف فيها. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على المعاهدة وصدقت ٢٣ منها عليها حتى الآن. ويتوقع أن تحصل التصديقات المتبقية عما قريب. وبذلك، تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد أسهمت إسهاماً كبيراً في الجهود العالمية الرامية إلى بلوغ عتبة الخمسين تصديقاً اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ونحن ممتنون لحكومة المكسيك على عقد الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية، والتي شهدت إحراز تقدم كبير بشأن العناصر الضرورية لنجاح العملية التحضيرية للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة. ونعتقد أن نجاح المؤتمر سيكون مهماً للغاية للحفاظ على الزخم السياسي وضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة. ونتطلع إلى الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية، التي ستعقد في برلين في الشهر القادم. وبعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، سيكون التنفيذ الفعال لها وتحقيق عالميتها أمرين أساسيين لنجاحها وأهميتها. وإدراكاً منه لذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج طموحاً وملموساً لدعم التنفيذ للبلدان الثالثة بتمويل إجمالي يبلغ ٦,٤ مليون يورو.

وتالياً لذلك، نود أن نشدد على أهمية قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، وهو أول قرار على الإطلاق يكرسه المجلس حصراً لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسلّم كل من القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) ومعاهدة تجارة الأسلحة بأن عمليات النقل غير المشروع أو سيئ التنظيم تؤجج النزاعات المسلحة وتترتب عليها طائفة واسعة من العواقب السلبية على حقوق الإنسان والنواحي الإنسانية والإنمائية والاجتماعية – الاقتصادية، ولا سيما على أمن المدنيين في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في مجالات مثل العنف ضد النساء والفتيات وتفاقم العنف الجنسي والجنساني وآثاره المدمرة على الأطفال.

ما زال الاتحاد الأوروبي ينظر إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بوصفه أداة عالمية رئيسية للتصدي للتحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بقوة بتنفيذ الصك الدولي للتعقب. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع النصف السنوي الخامس للدول من أجل النظر في برنامج العمل. ويسرنا أن نلاحظ أن الوثيقة تجسد عدداً من أولويات الاتحاد الأوروبي، مثل إدارة المخزونات والتعاون في التعقب وأهمية وضع معايير ومبادئ توجيهية مشتركة في تلك المجالات، وتشير إلى مشاركة المرأة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإلى جميع الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأطفال. كما أننا نرحب على وجه الخصوص بالقرار الصادر عن الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بتكليف الاجتماع المفتوح باب العضوية

للخبراء الحكوميين المقرر عقده في عام ٢٠١٥ بالنظر في الآثار المترتبة على التطورات الأخيرة في التكنولوجيات ذات الصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

كما سيواصل الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، الدعوة إلى إدراج الذخيرة في إطار نهج شامل لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ومواصلة تطوير قواعد البيانات والتكنولوجيات واستخدامها، مثل منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها (iArms) ومنظومة الإبلاغ عن الأسلحة على الصعيد العالمي (iTrace)، التي تهدف إلى جمع المعلومات وتيسير تبادلها فيما يتعلق بنتائج عمليات اقتفاء الأثر والاتجار غير المشروع بصورة عامة؛ وإمعان النظر في أوجه التآزر والتكامل مع معاهدة تجارة الأسلحة ما من شأنه دعم التنفيذ الفعال للمعاهدة. وفي هذا الصدد، قدّم عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات وطنية. ويسرنا أن نعلن أننا سنستضيف حدثاً جانبياً بشأن iTrace يوم الخميس ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

إن الاتحاد الأوروبي متحد في السعي إلى تحقيق أهداف اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، حيث أن جميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دولاً أطرافاً فيها. وقد أكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جديد مؤخرا الالتزام السياسي بالاتفاقية ودعمها وذلك في حزيران/يونيه. وأقر المؤتمر الاستعراضي الثالث الناجح للاتفاقية، الذي عقد في مابوتو، خططا ملموسة ومجموعة أنشطة واقعية لضمان المزيد من التقدم في المرحلة المقبلة من تنفيذ الاتفاقية. وقد أكدت الدول الأطراف في الاتفاقية من جديد التزامها بعدم استخدام الألغام المضادة للأفراد تحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا السياق، يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الدول والجهات من غير الدول الامتناع عن استخدامها.

ونشعر على وجه الخصوص ببالغ القلق إزاء المزاعم عن استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل دول أطراف.

ونحن ملتزمون بتعزيز عالمية الاتفاقية وتوفير الموارد لتمويل إجراءات مكافحة الألغام، بما في ذلك إزالتها، وكذلك تقديم المساعدة الملموسة والمستدامة للناجين من الألغام المضادة للأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم. ومنذ عام ٢٠١٠، ساهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأكثر من ٥٠٠ مليون يورو للمشاريع في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام بمعناها الواسع في أكثر البلدان والمناطق تضرراً من العالم. وتمهّد تلك المساهمات الكبيرة السبيل للتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم الجهود الدولية للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسلحة التقليدية، ووقف استخدامها العشوائي. واحترام القانون الدولي ذي الصلة عنصر حاسم في كفالة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ونحن نؤيد الهدف الإنساني لاتفاقية الذخائر العنقودية. ونشعر بقلق عميق إزاء الأنباء عن الاستخدام المزعوم للذخائر العنقودية ضد السكان المدنيين في سورية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن استخدامها. ونشعر أيضاً بقلق بالغ إزاء التقارير المثيرة للقلق الواردة من جنوب السودان وأوكرانيا. ونحيط علماً بتقرير سان خوسيه المرحلي، ونعتقد أن المؤتمر الاستعراضي الأول، الذي سيعقد في كرواتيا في العام المقبل، سيمنح الدول الأطراف فرصة لمواصلة تقييم التقدم المحرز والتصدي للتحديات المتبقية فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها.

وبهدف تعزيز القانون الدولي الإنساني، ما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً ثابتاً باتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها، والتي توفر منتدى فريداً لجمع الخبرة الدبلوماسية والقانونية والعسكرية والتصدي للقضايا الناشئة. ونعتقد أن تلك الصكوك تشكل أيضاً وسيلة فعالة للاستجابة بمرونة للتطورات المقبلة في مجال تكنولوجيا الأسلحة،

وهي تمثل قبل كل شيء مجالا أساسيا للقانون الدولي الإنساني. ويرى الاتحاد الأوروبي أن إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحقة بها مسألة بالغة الأهمية. ونشدد أيضاً على أهمية الامتثال لأحكام الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

ونرحب بالمناقشات البناءة التي جرت خلال اجتماع الخبراء غير الرسمي بشأن الجوانب التقنية والأخلاقية والقانونية والتشغيلية والعسكرية لمنظومات السلاح الفتاكة الذاتية التشغيل، والذي عقد في جنيف في وقت سابق من هذا العام. وقد ساعد تبادل الآراء هذا في إرساء الأساس لتحسين الفهم المشترك للمسألة، مع احتمال إجراء المزيد من المناقشات.

ونتطلع إلى الاجتماع القادم للأطراف السامية المتعاقدة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، لمواصلة النظر في هذه المسألة.

ونحن ندعم تطوير أوجه التآزر، حسب الاقتضاء. ونود أيضا أن نسلط الضوء على العلاقة القوية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي توفر إطارا أوسع لمعالجة شاملة لاحتياجات الناجين، وتلبية حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكفالة احترام كرامتهم المتأصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.